جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي

دراسات لغوية

لسانيات عربية

رقم : ع 4

إعداد الطالبتين:

نسرين حليمت

فهيمة بن ريغي

يوم :2019/06/23

جهود الدارسين المحدثين في دراسة الظواهر النحوية

دراسة في تفكير د. كريم ناصح الخالدي من خلال مؤلفاته

لجنة المناقشة:

محمد خان	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	الصفة
أحمد توليليت	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
نعيمة بن ترابو	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية2018 :/2019

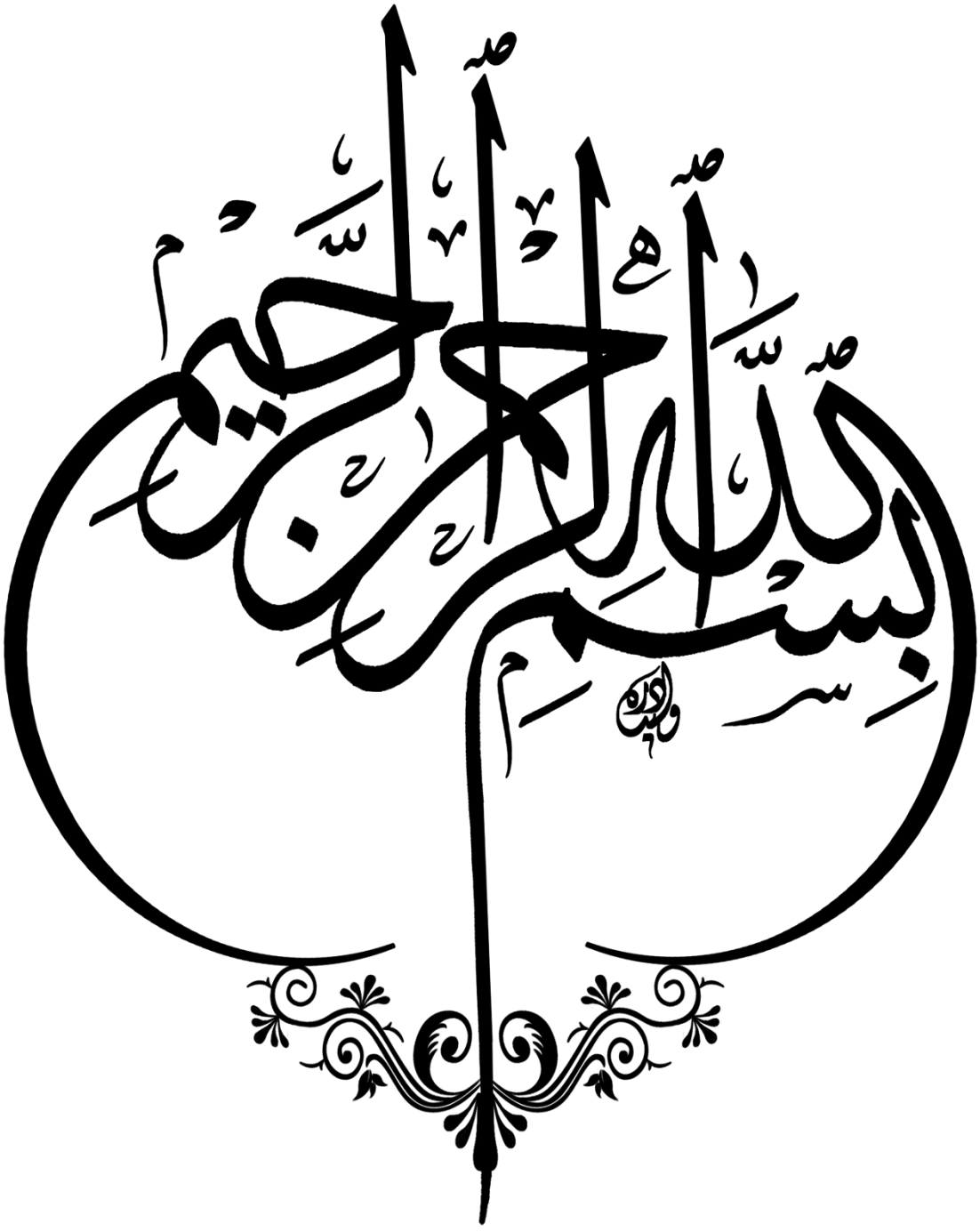
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

بعد رحلة البحث و جهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على النعمة التي منَّ بها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف" أحمد توليليت" لما قدّمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث ، ونخص بالذكر أساتذتنا الكرام بجامعة بسكرة (محمد خيضر)، كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ والباحث الدكتور "كريم ناصح الخالدي ".

إلى الذين زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر ...

المقدمة

النحو نظام من الأنظمة اللّغوية، وقواعده تسهم كثيرا في الرَّبط بين المفردات والكلمات في التراكيب المختلفة المكوَّنة من الجمل ذات المعنى النحوي التّام، والكلمات المفردة خارج التركيب لا تفيد معنىً إن لم تكن مؤتلفة مع غيرها في أنساق تعبيرية داخل التركيب لغوي.

ولمَّا كانَ النّحو عماد قوانين الإبانة عن المعاني في اللُّغة العربية؛ فإنه يضم ظواهر مختلفة شكلاً ومضمونًا، شغلت موضوعاته اهتمام الباحثينَ منذ القدم، وذلك للحفاظ على اللّغةِ العربيةِ وضمانِ النطقِ الصحيح وتفادي الوقوعِ في اللّحنِ. وسرعان ما خضع النّحو إلى المراحل الطبيعية التي يخضع لها أيّ علم، فساده النمو والتطور منذ النشأة، حتى أضحى علما قائما مزدهرا بذاته؛ فصنّف فيه الكتب والمدوّنات وكثرت فيه الخلافات في الرؤى، حتى أصبح في غاية التكلّف والتعقيد، مما أدىّ بالدّارسين المحدثين إلى محاولة تيسيره وتخليصه من التعقيد الذي آل إليه بعد ما كانت قواعده بسيطة غايتها تعليم العربية لغير العرب، قال ابن جني في باب القول في النحو : « هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، و التكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم» [الخصائص 34/1].

غير أنّ الدارسين المحدثين حاولوا تيسير قواعده وتنقيتها مما يشوبها من تعقيد أو لَبْسٍ أو غموض فكانت لهم جهود طيّبة في هذا الشأن جدير بالباحثين أنّ ينوِّهوا بها.

ومن هذا المنطلق؛ فقد جاء بحثنا موسومًا بـ "**جهود الدّارسين المحدثين في دراسة الظواهر النحوية، دراسة في تفكير د.كريم ناصح الخالدي من خلال مؤلفاته** " وكانت الغاية منه إبراز الجهود في معالجة مختلف الظواهر النحوية وبيان جهود الدكتور كريم ناصح الخالدي بصفة خاصة مقارنة مع جهود المحدثين فيها. و اعتبارًا لما سبق؛ ارتأينا أن تكون الإشكالية التي يتمحور حولها بحثنا مفادها: كيف تلقف المحدثون دراسة أهم الظواهر النحوية؟

كما تطرح إشكاليات هذا الموضوع تساؤلات جزئية آثرنا الإجابة عنها، وتتلخص في الآتي:

- ماهو الفرق بين الظواهر اللّغوية والظواهر النّحوية؟
- كيف اتصف علم النحو بالتعقيد والجمود؟
- كيف برزت اجتهادات المحدثين في إزالة الغموض واللبس حول بعض الظواهر النحوية، وما جد منها في نظر كل من إبراهيم مصطفى، ومهدي المخزومي، مركزين على جهود كريم ناصح الخالدي من خلال مؤلفاته قصد التنويه بالرؤى الجديدة التي أضافها هذا الأخير؟

وفي سبيل الإجابة على التساؤلات المطروحة، وفي إطار التكامل المنهجي للدراسة بغية التوصل إلى نتائج إيجابية مرجوة؛ اتبعنا المنهج الوصفي، انطلاقا من الظاهرة اللّغوية وصولا إلى الأحكام النّحوية، و الضوابط التي تنظمها وتضبطها، لأنه لا يقف من اللّغة موقفاً قبلياً ولا يعتمد على المعيارية أو الجاهزية، وكذلك باعتباره المنهج الأنسب لهذه الدراسة، إضافة إلى المنهج التحليلي و آلياته وذلك في تقديم المفاهيم حول الطرق المتّبعة في دراسة المدونة اللّغوية عند القدامى، والآراء التوجيهية أو النقدية عند المحدثين في دراستهم لبعض أبواب النحو العربي، وإعادة النظر فيما التبس أو ساده الإغفال أو الغموض.

وتأسيسا على ما تقدم ذكره، و تحقيقا للأهداف المرجوة ؛ ارتأينا للدراسة خطةً تتماشى مع مقتضيات الموضوع، قامت على **مقدمة** و **خاتمة**، يتوسطهما **مدخل** و**فصلان**، تحدثنا في المدخل عن علم اللغة قديما وتطور الدراسات اللّغوية، و فرّقنا بين الظواهر اللّغوية والنّحوية، في حين أشرنا إلى علم النحو وبواعث ظهوره، وعن علاقته بعلم أصول النحو، وكيفية تخريج القواعد والأحكام النّحوية بإيجاز، ثم تطرقنا إلى تنوع الظواهر وكثرة الأراء فيها، لنخلص إلى إبراز محاولات المحدثين في التسيير والبعد عن الغموض الذي ساد الظواهر النحوية وعلم النحو .

وعرضنا في **الفصل الأول:** لمجموعة "**الظواهر النحوية عند الدارسين المحدثين**" فجاء المبحث الأول حول ماهية الظواهر النحوية وعرَّجنا إلى مفهوم الظاهرة: لغة واصطلاحا في المطلب الأول، أمَّا في المطلب الثاني: فخصَّصناه لأهم الظواهر النّحوية، أما في المبحث الثاني: فعرضنا فيه جهود الدارسين المحدثين في وصف الظواهر النحوية على الشكل الآتي: المطلب الأول: جهود إبراهيم مصطفى والمطلب الثاني: جهود إبراهيم أنيس والمطلب الثالث: جهود مهدي المخزومي والمطلب الرابع: جهود تمام حسان.

أما **الفصل الثاني:** فقد كان تطبيقيا معنونا: **جهود "كريم ناصح الخالدي" في وصف الظواهر النحوية من خلال مؤلفاته،** وقسمنا الفصل إلى مبحثين، عالجنا في المبحث الأول: مسيرة الخالدي العلمية والذاتية وعرض مؤلفاته ومنهجه وهذا في ثلاث مطالب على الترتيب السابق ذكره، أما المبحث الثاني: فقد سقنا الحديث فيه حول نشأة النحو العربي ونظامه، وهذا في المطلب الأول أما في المطلب الثاني: فدرسنا فيه أهم الظواهر النحوية عند كريم ناصح الخالدي.

واعتمدنا في دراستنا على مجموعة **مصادر ومراجع،** أهمها "إحياء النحو لإبراهيم مصطفى"، و"اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان"، "ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس" و" في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي"، مركزين على مجموعة مؤلفات الدكتور "كريم ناصح الخالدي" ولعل أبرزها كتاب "الفكر النحوي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل ".

أمّا الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز البحث؛ فتمثلت في صعوبة جمع المادة العلمية واتساعها مما يصعب على أن يحاط بكافة تفاصيل في بعض النقاط الأساسية. إضافة إلى صعوبة حصر دراستنا في طابع لغوي خالص دون أن تقع في زحمة التفاصيل التاريخية والفلسفية.

وخلص البحث إلى خاتمة أجملنا فيها أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة.

وفي الأخير لا يسعنا في هذا المقام العلمي الطيب إلاّ أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف أحمد تاوليليت، على توجيهاته ونصائحه العلمية والمعرفية التي كانت نبعا فياضًا لهذا الإنجاز، إنه نعم الموجه والناصح، فجزاه الله خيرًا وأدامه ذخرا علميا ومعرفيا للأجيال...والله من وراء القصد.

المدخل

شغل علم اللغة حيزا كبيرا من الدراسات القديمة التقليدية، إذ اهتم الدّارسون الأقدمون بنشأة اللّغة و مكانتها وظواهرها فهو « الدراسة العلمية للّغة إذ يهتم بدراسة اللّغات الإنسانية ودراسة خصائصها وتراكيبها ودرجات التشابه والتباين فيما بينها » [1]، فاستخدمت الظواهر اللّغوية عموما في مجالات درس اللّغة على تنوع هذا الدّرس، وامتداد آفاقه وتعدد مسمياته ابتداء من « دراسة الأصوات فدراسة الصّيغ والمفردات إلى أن ينتهي بدرس التراكيب اللّغوية وما يطرأ عليها من تغيّرات، فالظّواهر اللّغوية اصطلاح واسع يشمل الظواهر المتعددة لكل مستوى من هذه المستويات على حدة»[2] .

أما الظواهر النحوية؛ فليست بهذا العموم إذ تقتصر على الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام في الجمل، ولهذا فإن موضوع الدّرس النّحوي هو التركيب نفسه لا اللّغة بأسرها، وإن كانت صحة التركيب تستلزم بالضّرورة صحة المستويات اللّغوية الأخرى، فالظواهر التركيبية هي موضوع علم النحو؛ وعلم النحو مفتاح علوم العربية وأقدمها نشأة وأغزرها مادة وتأليفا، وقد كُتبت بحوث كثيرة عن نشأته وتاريخه قديما وحديثا، حيث تعددت موضوعاته، وتعريفاته التي ساقها علماؤه الأوائل، كابن جني (ت392هـ)؛ وقال عنه آخرون إنه العلم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، ومن خلاله أدرك النحاة بأنه النّظام الذي يعالج القوانين التي تحكم نظام الجمل وترتيبها ترتيبا خاصا، فتؤدي كل كلمة فيها وظيفة معينة حتى إذا اختل هذا الترتيب اختل المعنى المراد، لتتجسد وظيفته في ضبط أواخر الكلمات بالحركة سواء إعراباً أو بناء، وذلك بحسب القواعد التي وضعها العلماء العرب القدامى. أما بواعث وضع علم النحو فهي مختلفة تمثلت أساسا في الجانب الديني، بسبب « ظهور التصحيف والتحريف واللّحن بين أفراد المجتمع »[3]، وإمَّا اقتصادي وسياسي

---

[1]- رضوان القضماني، اللسانيات، مجلة الموسوعة العربية، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، العدد 21، 1996، ص 50.

[2] - علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، (د.ط) ،2007، ص 21.

[3] - ينظر : شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف ، القاهرة، مصر، ط 7 ،(د .ت) ، ص 11.

تمثل في اتصال العرب بغيرهم من الحضارات وتجاور الثقافات، فاهتدى علماء العربية إلى وضع قواعد وأحكام وأدلة مستنبطة من أصول يرتكزون عليها في إصدار تلك الأحكام، وهو ما يعرف (بأصول النحو) حيث يعرفه **ابن الأنباري** بقوله : « أصول النّحو أدّلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله، كما أن أصول الفقه" أدلة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله » [1]، حيث ظهر تطبيق أصول النحو عمليا مع ظهور النّحو، فيقول **فاضل السامرائي** في هذا الشأن أنّ : « أصول النحو من حيث هو مبادئ وتطبيقات قديم قدم النّحو؛ لأن القبول والرفض والترجيح والقياس وما إلى ذلك كله يرجع إلى أصول إن لم تكن مكتوبة فهي معلومة مقررة يرجع إليها النّحاة؛ فتقسيم النّحاة العرب إلى قبائل متباينة في الفصاحة منها ما يقبل كلامه ومنها ما يرّد، وامتحان العربي لقبول كلامه أو رفضه، والقياس ومقدار النّصوص التي يحيل القياس عليها وتضعيف النصوص وتشذيذها، كل ذلك من صميم علم أصول النّحو وكتاب سيبويه مليء بهذه الأصول » [2]، وخلال مراحل متعددة نضجت الدراسات اللّغوية، واستقل النّحو فرع من فروع اللّغة وتمثل ذلك « في ظهور ثلاث مذاهب نحوية أساسية يقوم عليها وهي: البصريّة، والكوفيّة، والبغداديّة »[3] .

ولهذا فإنّ الظواهر التركيبية جزء من الظواهر اللّغوية [4]، إذ تتنوع هذه الظواهر بين الكلم والعامل والتركيب والترتيب والحذف وغيرها من الظواهر فيجد الباحث نفسه «في بحر زاخر لا تنضب دُرَرَهُ، ولا تنتهي أسراره و تتجلى لديه ملامح التّفكير النّحوي الثاقب عند

---

[1] – ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط) ،1971، ص23.

[2] فاضل السامرائي، أبو البركات الأنباري ودراساته النّحوية، دار عمار للنشر، ط1، بغداد، العراق 1931م، ص 121.

[3]–محمد بن السري البغدادي لابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج1 بيروت، لبنان،1980 ، (د.ط)، ص 20.

[4] – علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص 25.

علماء العربية، وأبعاده التي تمخضت عنها ظواهر نحوية ولغوية متعدّدة بنيت عليها دعائم الدرس النّحوي» [1] .

وخلال هذه المسيرة العلمية الطويلة التي امتدت من القرن الثاني إلى الرابع الهجري، اعترى النحو شوائب التعقيد منها؛ أما ما كان من المسائل النحوية نفسها «كالعلة النّحوية ونظرية العامل وغيرها، وما لم يكن من النّحوية كعلم الكلام والفلسفة والمنطق، حتى صار النّحو فرعا غامضا في فروع العربية، صعبا على الدّارسين فهمه بعيدا عن المتناولين مناله»[2] .

وأمام هذه التحدّيات، توالت محاولات التيسير في العصر الحديث بين مقلّد متشبث بالتراث، و مجدد متأثر بالفكر الغربي المعاصر، واتجهت محاولات التيسير عند أصحاب الاتجاه اللّساني الوصفي إلى "المادّة النّحوية"، ساعية نحو تقديم نظرية جديدة بديلة عن النحو العربي، مع الأخذ بقوانين التطور النّحوي التي تقول «بالميل العام في الاستعمال اللّغوي نحو السهولة والتخفيف»[3]، بعيدا عن الصعوبة والتعقيد، أقرب إلى البساطة والتيسير .

---

[1]- ينظر: عبد الرحمان فرهود، أسعد خلف العوادي ، دراسات في الظواهر النحوية ، دار الحامد ،عمان، الأردن، ط1،2010 م، ص 9.

[2]_ أونور سيدي محمد علي، تيسير النحو لدى المحدثين، أطروحة لنيل دكتوراه، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية، جمهورية السودان، 2002 ص 14.

[3]- أسماء عبداوي، تيسير النحو العربي في ضوء الاتجاه اللساني الوصفي، مجلة العمدة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر ،2015، ص 51.

الفصل الأول: الظّواهر النّحوية عند الدّارسين المحدثين

المبحث الأول: الظّواهر النّحوية

المطلب الأول: مفهوم الظّواهر النّحوية

المطلب الثاني: أهم الظّواهر النّحوية

المبحث الثاني : جهود الدارسين المحدثين في إعادة دراسة الظواهر النحوية.

المطلب الأول: جهود إبراهيم مصطفى (1888-1962)

المطلب الثاني: جهود إبراهيم أنيس(1906-1977)

المطلب الثالث: جهود مهدي مخزومي (1910-1994)

المطلب الرابع: جهود تمام حسان (1918-2011)

المبحث الأول: الظّواهر النّحوية

المطلب الأول: تعريف الظاهرة

أ. المفهوم اللغوي والاصطلاحي:

لغة:

" الظّاهرة " من الجذر (ظهر) جمعها ظواهر وظاهرات، ولقد وردت في معجم تهذيب اللّغة على أنّها: «ظهر الشيء لأنه أبرز الأشياء وأوضحها وأهمها في الإنسان والحيوان» [1]؛ وصيغتها (اسم فاعل) لمؤنث، ويقول ابن فارس: «والظّاهرة العين الجاحظة» [2]، وكما عرفها آخرون بأنّها: «الظاهرةُ من الأَرض وغيرها: المُشْرِفةُ. ومن العين: الجاحظةُ، وظاهِرَةُ الرَّجُل: عشيرته، والظاهرةُ الجوّيَّة: ما يؤثر في البَصر والخيال من أفاعيل الطّبيعة (وهي كلمة محدثة)» [3].

فنجد أنّ الظّاهرة هي كل ما يبدو للعيان أو يقع تحت الحواس، واقعة أو حادثة غير مألوفة جديرة بالدّرس والاهتمام.

اصطلاحا:

يعرّفها **الشريف الجرجاني تـ (816 هـ)** بقوله: « الظّاهر اسم لكلام ظهر المراد منه للسّامع بنفس الصّيغة، ويكون محتملًا للتّأويل والتّخصيص» [4].

ونسب لفظ الظاهرة إلى اللّغة تعني ظهور هذه الصفة في اللّغة على وجه الشيوع والمعرفة؛ فنجدها في علم النّحو تدل على أن الأداة المستعملة أو الحركة بارزة وواضحة في الكلام وتقع في حالات عدّة، ولعل أبرز مثال على ذلك هو « حركات الإعراب فتكون ظاهرة أو مقدّرة، ظاهرة على آخر الاسماء أو الأفعال فيقال...وعلامة رفعه الضمة الظّاهرة على آخره» [5].

---

[1] – محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي بن منصور، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1 ج6،2001، ص178.

[2] – أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، (د.ط) 1979، ج3، ص471.

[3] – إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4،2004، ص 578.

[4]– الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ط3، ج1، ص 143

[5]– أنطوان الدحداح، موسوعة الدحداح في علم العربية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط1، 1993، ص193 –194.

ب. تعريف الظاهرة النحوية:

الظّاهرة النّحوية على هي «القواعد التي تعرف بها أحوال الكلمات مفردة ومركبة، غايتها عصمة المتكلم والكاتب من الخطأ في صوغ الكلام بمقتضى الكلام العربي السّليم، أو هي قواعد تهدف إلى وضع معايير للاستعمال الصحيح وتمييز الاستعمالات غير الصحيحة» [1].

المطلب الثاني: أهم الظواهر النحوية:

1. **الكلم العربي وأقسامه:**

قسّم النّحاة الكلم العربي تقسيما ثلاثيا اسم وفعل وحرف، وورد في تعريف الكلم على أنه؛ «اسم الجنس الجمعي واحده (كلمة)، وهي الاسم والفعل والحرف، ومعنى كونه اسم جنس جمعي على جماعة، إذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل " كلمة " نقص معناه، وصار دالاً على واحدا، ونظيره لَبَنْ ولَبِنَة ونَبِقْ ونَبِقَة» [2]، في حين تعرّف الكلمة بأنّها؛ «اللّفظة الدّالة على معنى أو بمعنى آخر اللّفظ الموضوع لمعنى مفرد» [3]، وهذا التعريف يستند إلى معيار محصور في (المعنى المستقل والزمن) [4]. وقد تحققا في:

1. الفعل: فقولك" قرأ"، كلمة دالة على معنى مستقل مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.
2. الاسم: فقولك:" كتاب "، كلمة تدل على معنى مستقل غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.
3. الحرف :فقولك: "من"، "وإلى"، "وعن"، كلمة تدل على معنى غير مستقل، ولا يفهم معناه بدون ضم كلمة أخرى [5].

---

[1]– أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2008 م، ص1342.

[2]– ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط4، ج1 ،1999، ص20.

[3] – محمد علي عفش، معين الطالب في قواعد النحو والإعراب، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2001، ص6.

[4]– عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1994 م، ص16–17 .

[5] – عنايت احمد الكاكوروي ، تعريب علم الصيغة ، مكتبة البشري ، كراتشي، باكستان ،(د.ط)، 2010 م ،ص24.

أمّا المحدثون فكانت مواقفهم مخالفة لما اشتهر من تعاريف وتقسيمات، غير أنهم حاولوا الاستفادة من التّراث تارة ومتأثرين بالتفكير اللّساني الغربي تارة أخرى. ويبدو «أنّ هناك تضارب بين الدّراسة المنطقية والدراسة النّحوية للكلمة »[1]،وهو ما سنعرض له لاحقا.

1. العامل والإعراب:

- **العامل:**

العامل في اللغة العربية هو « مَا عَمِل عَملاً ما، فرفع، أو نصب أو جر، أو جزم، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعا من الإعراب» [2]، و قد عرّفه الشريف الجرجاني بقوله : « العامل ما أوجب كون أخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب » [3] فالعامل يُعدُّ أمارة تدل على الحكم النّحوي، والنحاة تبينوا من استقراء كلام العرب وجود ملازمة بين الفعل والفاعل، فلا ينفك الفعل عن أخذ فاعل، ولا يكون الفاعل من غير فعل ظاهر أو مقدر؛ ولهذا « جعلوا الفاعل معمولا، والفعل عاملا على سبيل تفسير العلاقة التلازمية الشكلية بينهما؛ لأن الفعل العامل مؤثر حقيقي حسي» [4].

وبالتالي فإنّ؛ أسس تقسيم الكلم قامت وفق نظام العامل، على الملاحظة الثلاثية التي تتكون منها نظرية العامل وهذه الثلاثة هي: العامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، الحكم هو الأثر، «فالعامل إذا هو الموجد المنشئ لشيئين اثنين هما: الحالة الإعرابية: من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم، و العلامة الإعرابية: التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على حالاتها الإعرابية، وهذه العلامات حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف» [5] .

---

[1] – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 6، 1978، ص 138-180.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط) ، ص 474. مادة (ع م ل)

[3]– الشريف الجرجاني، التعريفات، ص150.

[4]– مرلين عدنان الغنميين ، أساليب ترتيب أبواب النحو العربي ،رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2004م، ص 24.

[5]–المرجع نفسه، ص 24 .

- **ظاهرة الإعراب وعلاماته:**

الإعراب لغة كما يعرفه ابن منظور هو: «الإبانة والإفصاح، قال؛ "أعرب عنه لسانه أي أبان وأفصح» [1] .

أما في الاصطلاح؛ « فقد ذهبوا إلى أنّ في حدِّه مذهبين، أحدهما لفظي، وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف... والثاني معنوي، والحركات دلائل عليه، وهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظا أو تقديرا، هدفه الإبانة عن المعاني النحوية، والإشارة إلى الدلالات اللّغوية التي يفترض أن تؤديها المعاني النّحوية والإشارة أدنى من الإبانة، لأن وظيفة الإشارة وظيفة اقتران واستصحاب، وأما وظيفة الإبانة فالإفصاح عن المعنى، لأّن المعنى الاصطلاحي قريب من المعنى اللّغوي وبخاصة في معنى الإبانة والوضوح»[2].

1-التبويب والتأليف النحوي:

حاول أصحاب المؤلفات النحوية الأولى منذ عصر سيبويه حتى عصر أبي علي الفارسي إتباع منهج الباب في ترتيب مواد النحو العربي، حيث يعرف الباب «في الأصل بالمدخل، ثم سُمِّي به ما يتوصل به إلى شيء به، وفي العرف طائفة من الألفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد، وقد سُمِّي به ما دلّ على مسائل من صنف واحد» [3] أمّا الترتيب لغة: «في الأصل جعل كل شيء في مرتبة، أمّا في الاصطلاح فهو جعل الأشياء بحيث يطلق عليها اسم واحد ويكون لبعض أجزائه، نسبة إلى البعض بالتّقدم والتّأخر» [4].

في حين؛ اختلف النّحاة في ترتيبهم للأبواب النّحوية فنجد «سيبويه تنوع أسلوب عرضه في كتابه "الكتاب" بين نحو الباب ونحو المسائل، وما جاء من لفظ الباب في عناوين المواد كان يعني

---

[1] – ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ص83. مادة (عرب).

[2]– سمير شريف استيتية، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص 282.

[3]– أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، الكليات ،تح: عدنان درويش .محمد المصري ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ، ط2، 1993، ص 249.

[4]– الشريف الجرجاني ، التعريفات ، ص 57 .

المسألة، والمبرد واجهته مشكلة الترتيب في المسائل، فتوزع الكلام على الموضوع الواحد في أماكن متفرقة» [1].

إلاّ أنّ مفهوم الباب كان أكثر استقرارا عند «أبي علي الفارسي فتارة يجمع المرفوعات في باب وكذا المنصوبات، والمجرورات، و المجزومات في محاولة لتمثيل منهج نظري يحتكم إليه الترتيب والتبويب، و مع ذلك فإن استقرار الباب عنده ما يزال في مراحله الأولية إذ ما زالت مشكلة المسألة تعترض طريق منهج الباب» [2] .

2-الجملة:

عرّفها **الخليل ابن أحمد الفراهيدي تـ (175 هـ)** في شقها اللّغوي فقال: «الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، وأجملت له الحساب والكلام من الجملة» [3].

أمّا في الاصطلاح فيجدر بنا أن نشير إلى أنّ المبّرد هو أول من استخدم مصطلح الجملة في عدة مواضيع من المقتضب منها: «والأفعال مع فاعليها جمل، وإنّما تكون الجمل صفات للنّكرة وحالات للمعرفة» [4]، حيث تتألف الجملة من ركنين أساسين هما «المسند والمسند إليه وهما عمدتا الكلام، ولا يمكن أن تتكون الجملة من غير مسند ومسند إليه وهما المبتدأ (أو) الخبر وما أصله مبتدأ (أو) خبر والفعل والفاعل ونائبه ويلحق بالفعل اسم الفعل» [5]. وتترابط أركان الجملة بعلاقات أهمها:

- **علاقة الإسناد:** ومعناها في النّحو العربي هو ضم تركيب لغوي إلى آخر على وجه الإفادة التّامة، بحيث يكتمل معنى الجملة.

---

[1]- مرلين عدنان غنيميين ، المرجع السابق، ص 167.

[2]- المرجع نفسه، ص 167.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الهجرة، بيروت، لبنان، ط2، 1409 هـ، ج6، ص143.

[4]- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، مصر، ط2، ج4 ،1979، ص123.

[5]- فاضل السامرائي، الجملة العربية (تأليفها وأقسامها) ، دار الفكر، الأردن ، ط2 ،2007، ص 14.

وقد ذكر لفظ المسند والمسند إليه منذ بداية الدرس العربي النحوي يقول سيبويه عن المسند والمسند إليه: «وهما ما لا يغني واحد منها عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّا؛ فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله. فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن الاسم الأول بدّ إلا من الآخر في الابتداء ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده» [1].

- **علاقة التلازم:** يعرف التّلازم لغة: «من لزم الشيء، يلزم لزوما، ولزما ولزامه ولزمة، ولزاما: ثبت ودام» [2].

أما التلازم إصطلاحا فهو: «صدى حاجة المفردة إلى لفظة أخرى فيكون لهما خصوصية تركيبية» [3]، ويعود منبع التلازم إلى الفلسفة التي على أساسها وزعت الكلمات داخل الجملة ويتحدد بالمصاحبة الناشئة بين المفردات، أو التزام كلمة بموقع أو رتبة مخصوصة، بحيث يلزم بوجودها وجود نمط تركيبي خاص، يحدد نظام تأليف الجملة أو ما يعرف بالنَّظْمِ أو التَّعليق.

- **الاقتران:** لم يكن النحاة العرب القدامى من الغافلين عن هذه الظاهرة إذ اعتبروها «مقياس من مقاييس التراكيب والسياق» [4]، وعرّفوه على أنّه «تلازم مفرد نحوي ومفرد نحوي آخر أو مفرد نحوي وجملة أو جملة فرعية وأخرى في الجملة العربية الواحدة »[5]، فقد خصص العرب ألفاظا لألفاظٍ و « قرنوا كلمات بأخرى ولم يقرنوها بغيرها ولو كان المعنى واحدا » [6].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر، ط3 ،(د.ت) ،ج1 ،ص23.

[2] – عصام نور الدين، معجم الوسيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط) ،2009، ص 976.

[3] – جودة مبروك محمد، ظاهرة التلازم التركيبي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، العدد 81، 2017، ص 99–39.

[4] –محمد ياس خضر الدوري ، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، (د.ط) 2014، ص 73.

[5]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1994،1، ص 218–220 .

[6]– محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط) ،2000 ، ص 315–316.

3- ظاهرة الحذف:

الحذف ظاهرة لغوية ومن الأساليب البلاغية التي لقت اهتمامًا بالغًا من النّحاة والبلاغيين واللغويين، وهي لغة: «القطع، حذف الشيء أي قطعه من طرفه» [1].

أما اصطلاحا فهو: «إسقاط عنصر من عناصر البناء اللّغوي ويكون على الأنسب واحد طرفي الإسناد» [2]، حيث يميل النّاطقون كثيرا نحو حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكّن للسامع فهمه،« اعتمادا على القرائن المصاحبة حالية كانت أو عقلية أو لفظية، كما قد يعتري الحذفُ بعضَ عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها مقطع أو أكثر، كما أنّ الحذف على وجوهٍ فقد يكون المحذوف جملة وقد يكون تركيبا، و يحذف ما ليس بجملة و لا بتركيب»[3] .

4-المعنى:

اختلفت نظرة النّحويين العرب للمعنى كل حسب تخصصه، ولعل أكثر تعريف جامع للمعاني المختلفة للمعنى عند الإمام عبد القاهر الجرجاني بقوله هو: «ما يعبر به القائلون من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ورأوا أن يعلموهم ما في أنفسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم. وهو حسن الدلالة وتمامها فيما كانت له دلالة» [4] فالمعنى عند عبد القاهر يبنى على ثلاثة أسس هي:

أولا: المعنى المعجمي: ويقصد به معنى المفردة – كما ورد في معجم اللغة –وتتضمن غير معنى. ثانيا: المعنى النحوي: ويراد به طرد التعليق بين الكلام وربطها بعضها ببعض. ويقصد به البنية الشكلية.

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، ص38. (مادة حذف).

[2]– عبد الله خضر محمد، أسلوبية الانزياح في شعر المعلقات، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2001، ص 83.

[3]– سماح رواق، التأويل اللّغوي في بيئة المفسرين الكشاف للزمخشري، أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه ،2017، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 153–154.

[4] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ط)، مصر،1992، ص43–44.

ثالثا: المعنى الدلالي: وهو المعنى الذي يتأتى من مجموع المعنيين المعجمي النحوي علاوة على معطيات الموقف السياقي[1].

أما عند المحدثين؛ فكثيرا ما تستخدم كلمتا " معنى " و"دلالة "على أنهما مترادفتان، ولاسيما حينما يكون المعنى مقصورا على الألفاظ المفردة؛ فقد جعل الدكتور مختار عمر (علم الدلالة) مسمى لمؤلفه على اعتبار أنّ «الموضوع الأساسي لهذا العلم هو المعنى» [2]. كما عنون الدكتور إبراهيم أنيس أحد مؤلفاته بـ" دلالة الألفاظ" جاعلا موضوعه المعنى. لذا فقد ترددت في «كتب اللّغويين المتأخرين مسميات من مثل: علم الدلالة وعلم المعنى والمفردات ودلالتها أو بتعريب المصطلح "علم السيمانتيك". إلاّ أنّ مفهوم المعنى أعم وأشمل من مفهوم الدلالة: ذلك أنه يمكن أن يكون المعنى للّفظ. كما يمكن أن يكون للجملة أي أنه ليس مقتصرا على الألفاظ فحسب» [3].

7- الوظائف النحوية :

الوظائف النحوية هي إحدى أهم الأسس التي يرتكز عليها بناء الجملة للوصول إلى الإفادة ووضوح المعنى، إذ «لا يكفينا تعريف مكونات الجملة وفهم معانيها المعجمية، وإنّما ينبغي بالموازاة التعرف على وظيفة كل وحدة من هذه الوحدات، أي الدور الذي تؤديه كل وحدة داخل التركيب. ولا تثبت هذه الوظائف إلاّ في إطار العلاقات الرّابطة بين عناصر الأشكال التركيبية المختلفة التي تفرضها الضوابط اللّغوية الخاصّة بكل لغة» [4]. حيث عرفها ابن فارس لغة: «الواو والفاء، كلمة تدل على تقدير شيء ويقال وظفت له، إذا قدرت له كل حين شيئا من رزق، أو طعام، ثم استعير ذلك في عظم الساق، كأنه شيء مقدر، أي يتبعهم كأنه يجعل وظيفة بإزاء أوظفتهم» [5] .

---

[1]-ينظر: عماد زاهي ذيب نعامنة، نظرية المعنى في كتاب سيبويه، رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 1999، ص 16.

[2]- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، (د.ط)،2009، ص 5.

[3]- جون لاينز، مقدمة في علم اللغة، تر: مجيد عبد الحليم، البصرة، العراق، 1968، (د.ط) ، ص 302 .

[4]-سليمة دالي، وظيفة الفاعلية في العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2002، ص5.

[5]- ابن فارس، مقاييس اللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2 ،1986، ج 6، ص 203.

أما اصطلاحا فهي: «المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي» [1]، فالوظيفة من هذا القول «هي المعنى المتوخى من اللّفظة المفردة في صورتها التركيبية سواء أكان ذلك على مستوى النطق أم على مستوى الكتابة» [2]. حيث تقسم الوظائف النحوية إلى نوعين:

1. **الوظائف النحوية العامة:** هي «المعاني النّحوية العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، وتتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر، والإنشاء، والإثبات، والنفي والتأكيد، وفي دلالتها على الشروط كل ذلك يتم باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب باستثناء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة» [3] .
2. **الوظائف النحوية الخاصة:** هي «معاني الأبواب النحوية الخاصة التي تتصل الصلة بين الوظيفة النّحوية الخاصة وبين الباب النّحوي، إذا عرفنا أنّ الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم وظيفة ذلك الباب ويتمثل في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل والمفعولية التي يؤديها المفعول، والحالية التي يؤديها الحال... »[4].

---

[1]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر، (د.ط)، 1977، ص 203 .

[2] –خليدة طرشان صورية معمري، الوظائف النحوية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة العربي تبسي، الجزائر،2017، ص 19.

[3]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي، من حيث الشكل والوظيفة، ص 203.

[4]– حلمي خليل، الكلمة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ط 2 ، 1998 ، 61-63.

المبحث الثاني: جهود الدارسين المحدثين في إعادة دراسة الظواهر النحوية.

تمهيد :

لقد تباينت مواقف المحدثيّن في دراستهم للظواهر النّحوية حيث «ثار اللّغويون المحدثون على تلك الكتب النّحوية التي عقدت النّحو، وهي تلك الكتب التي لم تُعْمِل العقل في النقل »[1]، فجاء بعضها خاليا من الاستقراء الكامل، وبعضها ابتداع لبعض القواعد حسب رأي النّحاة، وبعضها اجترارا معقدا. ومن هنا بقيت الدّعوة إلى تيسير النّحو وإعادة النظر في مجهودات النحاة القدامى كما عرضناها سابقا، فنجد الإرهاصات الأولى للدّرس اللّغوي العربي في النصف الأول من القرن العشرين الحديث في مصر والعراق وسوريا وغيرها من البلدان العربية حيث نلحظ بأنّ أراء اللّغويين المحدثين انقسموا إلى اتجاهين: الاتجاه الأول يدعو إلى تيسير القواعد وتسهيلها والاتجاه الثاني: الدعوة إلى تغيير القواعد [2].

[1]– أنور الجندي، الفصحى لغة القران، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1982، ص 169.

[2] – ينظر: ميمونة العوني، الدّرس اللغوي في النصف الأول في القرن العشرين، دار غيداء، الأردن،(د.ط)، 2015، ص 239.

المطلب الأول: جهود إبراهيم مصطفى

أولا-إبراهيم مصطفى

إبراهيم مصطفى «رائد لغوي مصري، وأحد أعضاء مجمع اللغة العربي بالقاهرة، درس النحو العربي وتعمق في أصوله، متتبعا بالنقد والتحليل، فتوصل بعد طول نظر إلى ما أسماه بإحياء النحو، فعدّت نظرة تجديدية تأصيلية في النحو العربي من خلال كتابه (إحياء النحو) الصادر عام1937 م» [1]، حيث يتمحور حول فكرة: « أن علامات الإعراب ليست دوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلمة وليست كما زعم النحاة من أنها أثر يجلب العامل » [2]، انطلاقا من هاته الفكرة العامة نستشف بناء أفكار الكتاب فنجدها تتلخص في مطلبين :

- اتساع الدّرس النّحوي ليشمل دراسة أحكام الكلام وأسرار تأليف العبارة.
- إلغاء نظرية العامل واستئصال جذورها وما يستلزم من تقديرات وتأويلات [3].

ثانيا-أهم الظواهر النحوية عند إبراهيم مصطفى

1. **حد النحو** : انتقد المؤلف تعريف النحاة للنحو كما أشرنا اليه سابقا، حيث يرى أنهم ضيقوا من حدود النّحو الواسعة لتقتصر على الكلمات، كما ضيقوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة، بقوله :« يقول النحاة في تحديد علم النحو، أنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء فيقصرن بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب و البناء» في حين يضع تعريفا جديدا للنحو يراه الأوسع، يقول : « هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها »[4]. ومن هنا نجد أنه بنى تعريفه على ثلاثة منطلقات أساسية هي: «القانون والبيان والاتساق؛ فالقانون هو النّظام والضوابط التي تحول دون تسرب الفساد

---

[1]- دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه، بسكرة، الجزائر، 2008م. ص 223.

[2]- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دار القلم، الكويت، ط1، 1985، ص56.

[3]- ينظر: ميمونة عوني، الدرس اللغوي في النصف الأول في القرن العشرين، ص243.

[4]- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، مصر ،(د.ط)، 2014، ص 18.

والاضطراب، أمّا البيان فهو الوضوح الذي يجعل صياغة الجملة مفهومة وبليغة، وأمّا الاتساق فيمكن مقابلته بالنظم» [1].

2. **الإعراب ونظرية العامل:** ذكر المؤلف في هذا الشأن أنّ النحاة القدامى قد انكّبوا على درس الإعراب كثيرا، **بقوله:** «أساس كل بحثهم فيه أنّ (الإعراب أثر يجلبه العمل) فكل حركة من حركاته، وكل علاقة من علاقاته، إنما يجيء تبعا لعامل في الجملة، وإن لم يكن مذكورا ملفوظا، فهو مقدر ملحوظ ويطلبون في شرح العامل وشرطه ووجه عمله حتى تكاد تكون نظرية العامل عندهم هي النّحو كلّه» [2].

وكان إبراهيم مصطفى في هذا الرأي متأثرا بآراء سابقيه (قطرب، إبن جني، إبن مضاء القرطبي) في القول بأن« العامل هو المتكلم » [3]، وأيدهم في موقفهم برفض العامل النّحوي و إلغائه، وقد صرح بهذا معلّقا على النّحاة منهجهم في فلسفة العامل النّحوي بقوله :« رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاطّراد، فقالوا: عرض حادث لابد له من محدث، وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثا هذا الأثر، لأنه ليس حرا فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضيا وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدَّدوا هذه العوامل ورسموا قوانينها»[4]؛ وبالتالي فإن إبراهيم مصطفى يرفض نظرية العامل رفضًا تامًا، حيث يقول في خاتمة كتابه:«إحياء النحو تخليص النحو من هذه النظرية، وسلطانها وهو عندي خير كثير، وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة، بعدما انحرف عنها أمادا، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية وذوق ما فيها من قوة على الأداء و مزية في التصوير» [5].

---

[1]– ينظر: دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، ص 224.

[2]– إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص 22.

[3]– منية بيوض مهنية ناصر، العامل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسرار العربية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي التبسي،2017، تبسة، الجزائر، ص 27.

[4]– إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص 31.

[5]– إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص 195.

3. **تصنيف الأبواب النحوية:** حاول إبراهيم مصطفى أن يعيد تصنيف أبواب النحو العربي، حيث اختصرها في ثلاثة: باب الإسناد وباب الإضافة وباب الفتحة؛ فعد الضمة علامة الإسناد والكسرة علامة الإضافة، أمّا الفتحة، فرفض أن تكون دالة على معنى وهي عنده تلك الحركة المستحبة عند العرب ليس غير، يقول: «فأمّا الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل على أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأمّا الكسرة فإنها علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها»[1]. انطلاقا من هذا المنظور سعى إبراهيم مصطفى إلى تصنيف أبواب النحو وبالتالي توحيد أكبر قدر من الظّواهر النّحوية ضمن أبواب قليلة وفق علامات الإعراب كما هو مفصل[2]:

- وقال: «الرفع علم الإسناد» [3] ؛ وأنّ موضعها هو المسند إليه أو المتحدث عنه . ويندرج تحت هذا الباب: المبتدأ الفاعل نائبا لفاعل، إلا أنه عدّ الرفع علما للإسناد لم يطرد لما كان المسند إليه في باب إنّ وأخواتها منصوبا.
- وقال: «الجر علم الإضافة» [4]، وموضعه الإضافة مستعينا بآراء النّحاة القدامى عندما رأوا أنّ ما يأتي بعد حروف الجر مضاف إليه لذا أطلق على حروف الجر مصطلح "حروف الإضافة".

ثالثا–تقييم جهود إبراهيم مصطفى

إنّ الجهود التي قدّمها الدكتور إبراهيم مصطفى وإن تعارض معها بعض معاصريه، إلا أنها تعتبر نظرة تجديدية تأصيلية في النحو العربي، جاءت كرد فعل على ما أصاب النحو من تعقيد، وكثرة القواعد التي أثقلت كاهل الدارس للعربية .والمتتبع لطرح الدكتور إبراهيم مصطفى للظواهر النحوية يميِّز أنها كانت دعوة إلى تيسير النحو، ويظهر هذا جليا في قوله:« أطمع أن أغيِّر منهج البحث النحويّ للغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدِّلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربيّة، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها» [5]، ويعتبر الدكتور طه حسين أن

---

(1)– إبراهيم مصطفى، المرجع السابق ، ص42.

(2)– مرلين عدنان غنيميين، أساليب ترتيب أبواب النحو، ص 160.

(3)– إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص 55.

(4)– المرجع نفسه، ص 55.

(5)– المرجع نفسه، ص مقدمة(أ).

الأستاذ إبراهيم مصطفى قد «وفق في إحياء النحو »[1]، إلاّ أن مغالاته في نقد النحاة وتخطئتهم أثارت ضجة ممّا جعلت الباحثين يتناولونه بالنقد، منهم الدكتور محمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)، والذي تتبع فيه بعين الناقد جل الموضوعات والمباحث التي تطرق لها الأستاذ إبراهيم مصطفى كما يظهر من مقدمة الكتاب التي يقول فيها:

«قرأت كتاب إحياء النحو فعرفت منه وأنكرت، وما أنكرت أكثر مما عرفت، فقد أنكرت فيه أنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها، ونقدها، وأبان خطلها، فصوّر النّحاة لقارئي كتابه قوماً بلها .... يقولون ما لا يعقل ..... وأنكرت منه أنه فقد قواعد في العربية لو أخذ بها الناس لقربت من روح العربية»[2]، في حين يرى الأستاذ رشيد بالحبيب « أن الأستاذ إبراهيم مصطفى جاء في كتابه بآراء واجتهادات نظرية لم يكن لها أثر واضح في الواقع والتطبيق؛ وذلك لأن صاحب كتاب إحياء النحو ألف كتباً مدرسية في قواعد النحو ولم يستطع أن يضع منها شيئاً من الآراء النحوية الجديدة في التي ضمنها كتابه الموضوع أساساً لتيسير النحو باستثناء فكرة المسند والمسند إليه التي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معًا»[3].

وفي تنسيقه للأبواب النحوية ؛ فكان بناء على هندسته للحركات الإعرابية من جديد؛ فكانت الضّمة علامة الإسناد وهو ما يقابله باب المرفوعات، والكسرة علامة الإضافة هو باب المجرورات، والفتحة غير دالة على شيء وهذا الرأي غريب، ويدفعنا إلى عدم قبوله أنه يتعارض مع الفكرة الأساسية التي أقام عليها كتابه، وهي «أن علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة»[4]، في حين أنّ « كون الفتحة خفيفة مستحبة لا يوجب حرمانها من دلالة »[5]، « والمؤلّف أجهد نفسه؛ ليثبت أن الفتحة أخف من السكون»[6]، « ولو كان ما ذهب إليه صحيحا لما وقف العرب بالسكون

---

[1]–إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص مقدمة (س).

[2] – ينظر: محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط1، 1937، ص9.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص9.

[4] – إبراهيم مصطفى، المرجع السابق ، ص 78.

[5] – ينظر: عبد الوارث مبروك، في إصلاح النحو العربي، ص 101.

[6] – المرجع نفسه، ص81 –83.

على الكلمات التي تنتهي بالفتحة، و لا انتهزوا فرصة اختتامها بالفتحة، فوقفوا بها استمتاعا بما يحبون» [1].

وعلى الرغم من هذه الانتقادات؛ إلا أنه لا يمكن أن ننكر جهوده المتمثله في:

1- إعادة تعريف النحو العربي وفق منظور جديد مخالف لما عرف عن تصوّر النّحاة القدامى.

2- أبْرَزَ بوضوح أبعاد نظرية العامل وآثارها السيئة على النحو، والأخرى أنه حاول أن يقدم تفسيرًا للظواهر الإعرابية وعلاماتها؛ ليكون بديلا لنظرية العامل.

المطلب الثاني: جهود إبراهيم أنيس النحوية

أولا-إبراهيم أنيس:

إبراهيم أنيس باحث مصري لغوي، «أول من دعا إلى إيجاد منطق نموذجي ينشر في جميع البلاد العربية لفت إبراهيم أنيس الأنظار إليه بدراساته وبحوثه الجديدة في علم اللغة وساهم مساهمة فعالة في أعمال لجنة الأصول ولجنة اللهجات ولجنة المعجم الكبير في مجمع اللغة العربية من أشهر مؤلفاته: الأصوات اللغوية، من أسرار اللغة، موسيقى الشعر في اللهجات العربية، دلالة الألفاظ»[2].

ثانيا-أهم الظواهر النحوية عند إبراهيم أنيس:

كان الدرس اللّغوي قبل إبراهيم أنيس يدور في فلك ما خلّف القدماء في النحو وغيره. «وكان الدّرس النّحوي التقليدي أوضح ما في النشاط اللّغوي، ولم تكن الهزّة التي أحدثها ابن مضاء القرطبي في القرن السادس الهجري قد أحدثت أثرها؛ لأن كتابه " الردّ على النحاة " ظل مطمورًا حتى حقّقه الدكتور شوقي ضيف (سنة 1947م)، فظل الدّرس النّحوي على مألوف أمره في الدوران في تلك

---

[1]- ينظر: عبد الوارث مبروك، المرجع السابق، ص 101.

[2]- سلمية بلعزوي ، الفكر اللساني عند إبراهيم أنيس من خلال مصنفيه الأصوات اللغوية دلالة الألفاظ دراسة وصفية تحليلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، 2014 ،ص 198.

الدائرة المغلقة، ولكن ثورة (م 1919) لم تكن ثورة في المجال السياسي فحسب، بل إنها حركت المياه الآسنة في المجال الثقافي، والأدبي، والنقديّ، والنحويّ» [1].

وقد عالج إبراهيم أنيس كثيرًا من القضايا النحوية المهمة ضمن المنظومة اللّغوية في كتابه (من أسرار اللغة)، ومن أهمها:

1- **أقسام الكلم :**

لقد كان مستقرًّا لدى النحاة من لدن سيبويه « أن الكلم اسمٌ وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» [2]، وقد أجمعوا على هذا التقسيم، ولم يحاولوا النظر فيه، بل إنهم عمّموا هذا التقسيم في اللغة العربية ثقة منهم بدقة هذا التقسيم واطمئنانًا إلى حكمه، وقد أجمع النّحاة على هذا التقسيم، وقالوا إن المخالف لا يعتد بخلافه.

«وقد فتح الدكتور إبراهيم أنيس الباب واسعًا أمام الباحثين المعاصرين حين قرر أن القدماء اتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق في جعل أجزاء الكلام ثلاثة وأن تعريفهم لكل من الاسم والفعل ناقص، وليس جامعًا ولا مانعًا، وأن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهانهم وأنهم اعتمدوا على المعنى وحده في تحديد أجزاء الكلام، وفسّر لجوءهم إلى بيان علامات الأسماء والأفعال بإحساسهم بقصورهم في تحديد هذه الأجزاء» [3]. وقد حاول اقتراح أسس جديدة يتجاوز من خلالها الخلل الذي وقع فيه النحاة القدامى وهذه الأسس هي[4] : **المعنى /الصيغة / وظيفة اللفظ في الكلام**؛ فهو يرى أنه إذا روعيت هذه الأسس الثلاثة ؛فمكَّنت إلى حدّ كبير من التمييز بين أجزاء الكلام [5]، واعتمادًا على هذه الأسس عرض تقسيمًا رباعيًّا على أنه التقسيم الذي اهتدى إليه الدارسون المحدثون، وهو أدق من تقسيم النحاة الأقدمين في نظره، وهذا التقسيم هو:

---

[1] – محمد حماسة عبد اللطيف، إبراهيم أنيس والدرس اللغوي، مجمع اللغة العربية، مصر، القاهرة، (د.ط)، ص9.

[2] – الكتاب، سيبويه، ص12.

[3]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص263.

[4]–المرجع نفسه، ص265.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ص 265.

1-1 الاسم: ويندرج تحته ثلاث أقسام:

1- **الاسم العام:** ويستعير المناطقة له الاسم الكل وهو الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أو مجموعة من الصفات في هذه الأفراد مثل شجرة، كتاب، إنسان، مدينة.

2-**العلم:** وهو «اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها، وأنّ إطلاقه على مجموعة من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحتة (أي لا صفة مشتركة بينهم) ... ولذا اسم العلم لا مفهوم له»[1].

3-**الصفة:** ترتبط باسم الذات ارتباطا وثيقا من ناحية المعنى والصيغة فلا يكاد يتميز أحدهما من الآخر حينئذ إلاّ بالاستعمال اللّغوي [2].

1-2الضمير: وهو القسم الثاني من أقسام الكلم في نظر إبراهيم أنيس الغرض منها تجنب تكرار الأسماء الظاهرة، ويندرج تحته أربعة أقسام:

1-**الضمائر:** وتشمل ضمائر المتكلم، والمخاطب، والغائب.

2- **وألفاظ الإشارة:** نحو (تلك، هؤلاء..) .

3- **والموصولات:** نحو (التي، الذين...).

4- **والعدد:** نحو (أربعة، خمسة...)

1-3 الفعل: وهو يطابق عنده تعريف القدامى للفعل، غير أنه ركز في هذا القسم على وظيفة الإسناد التي يؤديها في الجملة.

1-4 الأداة: وهذا هو القسم الأخير لأجزاء الكلام، ويتضمن «ما بقي من ألفاظ اللغة ومنها ما يسمّى عند النحاة بالحروف (الجر، النفي...)، ومنها ما يسمّى بالظروف؛ زمانية كانت أو مكانية»[3].

---

[1]-ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص267.

[2]-ينظر: المرجع نفسه، ص273.

[3] -ينظر: المرجع نفسه، ص278.

2-**الإعراب:**

تطرق إبراهيم أنيس إلى نظرية الإعراب في الفصل الثالث من كتابه: "من أسرار اللغة "ضمن ما سمّاه قصة الإعراب؛ وملخص رأيه في الحركات الإعرابية «أنها ليست ذات مدلول بل أنها لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض» [1].

أمَّا الوظائف النحوية للكلمات فإنّه «ويرى أن الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب على حد قوله مرجعه أمران: أولهما :نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللّغوية في الجملة. والآخر: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات»[2].

وخلاصة رأيه في تفسير الإعراب بالحركات؛ «أن الحركات الإعرابية جيء بها أساسًا للتخلص من التقاء الساكنين لأن الأصل في الكلمة أن تكون ساكنة الآخر، ولا تحرك إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا، وهناك عاملان تدّخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين :أولهما إيثار بعض الحروف لحركة معينة كإيثار حروف الحلق للفتحة، والثاني هو الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة»[3].

وفي شأن ظاهرة الإعراب بالحروف «ففي رأيه لا يكاد يمتُّ لحقيقة اللّغة بصلة، ولا يكاد يعدو أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللّهجات السامية ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع، وقد جمع النحاة بين هذه الصور ولفقوا منها الإعراب بالحروف» [4].

3-**الجملة:** عرَّف د. إبراهيم أنيس الجملة في قوله: « الجملة في أقصر صوّرها أو طولها، تتركب من ألفاظ هي مواد البناء التي يلجأ إليها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر يرتب بينها وينظم ويستخرج

---

[1] – إبراهيم انيس، المرجع السابق، ص184.

[2] – محمد حماسة عبد اللطيف، إبراهيم أنيس والدرس اللغوي، ص12.

[3]–المرجع نفسه. ص 12

[4] – المرجع نفسه، ص13.

لنا من هذا النظام كلاما مفهوما... » [1]، وهذا التعريف جمع فيه معياري الشكل والمضمون، وأجاز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة؛ مثل قولك: "صه" بمعنى "أسكت" على تقدير فاعل ضميرًا (أنت)؛ أي أن فكرة الإسناد ليست لازمة لتركيب جملة صحيحة، وأنه يسوي بين الجملة والكلام.

وصنّف إبراهيم أنيس الجملة العربية على أساس فكرة الإسناد، وأقام تصنيفه بالنظر إلى المسند، وأن كل نمط جملي يمتاز عن غيره بدلالته، وعليه فقد قسم الجملة إلى نوعين:

الأولى: تلك التي تشمل على «فعل "يقوم فيها بعمل" المسند»[2].

الثانية: وهي ما يكون فيها المسند وصفًا مشتقًا، وهي ما اصطلح عليها النحاة والبلاغيين بالجمل الإسمية [3]، ويقسمها أنيس–الجملة الاسمية –إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1- جمل يكون فيها المسند إليه معرفة والمسند نكرة، وهي قسمان أيضا:

أ- تلك التي يكون فيها المسند وصفًا منكراً، أو اسما منكرا، نحو قولنا :العلم نور[4].

ب- تلك التي فيها المسند شبه جملة؛ أي الجار والمجرور والظروف، نحو قوله جل من قائل: ﴿ لله الْمَشْرِق وَالْمَغْرِبُ ﴾ [5].

2- جمل إسمية يكون فيها كل من المسند والمسند إليه نكرة، ولها حالتين:

أ- حين يوصف المسند إليه بوصف يخصصه أو يقلل من عموميته نحو قولنا :أسيف مغلول خير من سيف مصقول؟ وهنا تلتزم الجملة صورة واحدة فيها يتقدم المسند إليه على المسند.

---

[1] –إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص260.

[2] –ينظر: المرجع نفسه، ص 290.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص301.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص301–305.

[5]– سورة البقرة، الآية:142.

ب- عندما يكون المسند جارا ومجرورا أو ظرفًا، وهنا ترى الجملة المثبتة تلتزم صورة واحدة فيها يتقدم المسند [1].

3- جمل اسمية يكون فيها كل من المسند والمسند إليه معرفة؛ نحو قولنا: زيد المنطلق، المنطلق زيد [2].

ويذهب إبراهيم أنيس إلى «أن تقدم المسند أو تأخره، لا يحدث فرقًا في المعنى، وأن ذلك يحدث على الجمل في إطار الرغبة في تنويع الأسلوب ليس إلا. إلاّ أن المتعارف عليه أن التقديم والتأخير يجريان في ظل العناية بفكرة معينة والقصد إلى تأكيدها نفيًا أو إثباتًا» [3].

ثالثا-تقييم جهود إبراهيم أنيس

كانت هذه الآراء التي ساقها" **إبراهيم أنيس**" في دراسته للظواهر النحوية، والتي حملت أفكاره توحي بتغيير الدّرس اللّغوي العربي عامة والنحوي خاصة، وتخليصه من التعقيد والغموض الذي ساده في أحيان كثيرة فحاول توسيع نظرته لتشمل مسائل شتّى من القواعد النحوية،" كالتنوين والقياس ..." فنجده في أغلب الأحيان ينقد القدماء تارة، ويقدّم البديل تارة أخرى. وكأي باحث تعرض الدكتور إبراهيم أنيس للعديد من الانتقادات حول آرائه فمنهم من أجاد بها ومنهم من أخذها بالنقد، وخاصة في قضية إنكاره الإعراب، ومن بين أهم ما أُخذ على إبراهيم أنيس نجد:

1. ركز إبراهيم أنيس في توجيهاته على جوانب محددة من التراث النحوي عند حكمه على النحو بالمعيارية وفي رؤيته بأنّ تقسيم الكلم عند القدامى كان «وفق ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق» [4]، حيث أنه كان «يجتزئ من كتب التراث ما يخدم نظرته وتقسيمه، لذا كان استقرائه للتراث النحوي العربي ناقصا، فقد اكتفى فقط بما يسوغ نظريته، وأهمل الآراء الأخرى

---

[1] – ينظر: موسى عطا محمد محمود، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الاسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د.ط)،2002، ص164.

[2] – ينظر: ابراهيم أنيس، المرجع السابق، ص306.

[3]– المرجع نفسه، ص307.

[4] – المرجع نفسه، ص263.

التي لا تختلف في شيء عما انتقدوا به النحو العربي، وهذا يعني أن آراءه لم تكن في حقيقة أمرها إلاّ إحياء لبعض جوانب التراث النحوي العربي أكثر مما هي نقد له» [1].

2.لقد غالى إبراهيم أنيس في إنكاره الإعراب دون وجود دليل كافي غير وقوفه على بعض اللّغات السامية، ويرى رمضان عبد التّواب أن: «إبراهيم أنيس لم ينظر في كل اللّغات السامية، إذ أهمل الأكادية والحبشية...مع أن هذه اللّغات من أهم اللّغات السامية في موضوع الإعراب» [2].

المطلب الثالث: جهود مهدي المخزومي

أولا–مهدي المخزومي:

يُعدُّ مهدي المخزومي من كبارِ المجدّدين في الدّرسِ النّحوي تنظيرا و تطبيقًا، فقد عُنيَ بالتّيسير النّحوي منذ بدايةِ رحلتِه العلميّةِ متبنيا منهج أستاذه إبراهيم مصطفى، اِشتهرت محاولتُهُ في أرجاء الوطن العربي، من خلال كتابه "في النّحو العربي، نقد وتوجيه"، قدّمَ له "مصطفى السّقا" "سنة 1990 م"، يرى فيه الدّكتور المخزومي أنّ التّيسير ليس اِختصارا، ولا حذفًا للشّروح والتّعليقات، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو يُيَسِّرُ للنّاشئين أخذَها واِستيعابَها وتمثّلَها، و«يؤكّدُ أنَّهُ لا يمكنُ أن يتحقّقَ التّيسير إلّا بخطوتين ؛ أمّا الأولى فهي تخليصُ الدّرس النّحوي من منهج الفلسفة و الثانية تحديدُ موضوع الدّرس اللّغوي وتعيينُ نقطةِ البدء به»[3].

ثانيا–الظواهر النحوية عند مهدي المخزومي:

1– تقسيم الكلم:

إنَّ التقسيم الذي اعتمده مهدي المخزومي للكلمة العربية هو " اسم – فعل –أداة – وكناية " حيث نجد في مضامين كل قسم يخالف بها ما ورد عن القدامى، ومن ذلك : فهو يجعل " اسم

---

[1]– ينظر: موسى عطا محمد محمود، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص73.

[2]– رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6 ،1999، ص382.

[3]– ينظر: حيدر جبار عيدان، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما، منشورات جامعة الكوفة، العراق، ط 2 ،1958، ص 177.

الفاعل " نوعا من أنواع الأفعال، يقول عنه :« وهو فعل حقيقة في معناه و في استعماله، إلا أنّه يدّل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث و دوامه»[1]، و عند تعرضه لقسم "الأداة" كنوع من أنواع الكلمة، أراد بها حروف المعاني التي ذكرها سيبويه بقوله: حرف جاء لمعنى " مثل: "هل" والكاتب يوضحها بقوله: « كلمات إذا أخذت مفردة، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنى، لا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة موضحا أنّ "هل" منفردة تدل على أنها للاستفهام من غير تحققه، ولا يحصل تحققه إلا بالاستعمال كأن نقول: هل جاءك زيد ؟» [2] يقول«: والأدوات في العربية كثيرة، دخلت الاستعمال على صورة مجموعات، كل مجموعة منها تنتظم عدة أدوات، تشترك في دلالة عامة، وتختلف فيما بينها في الاستعمالات الخاصة» [3].

2- العامل والإعراب:

- **العامل:**

دعا الدكتور مهدي المخزومي في مقدمة كتابه "في النحو العربي «إلى تخليص النحو من نظرية العامل» [4]، حيث يقول :«هدف تأليف هذا الكتاب هو السعي إلى أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة – رحمهم الله –قد جعلوا من هذا المنهج منطلق لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها» [5].

- **الإعراب:**

أما في الإعراب فإنّه متتبعا خطوات أستاذه إبراهيم مصطفى حيث يقول: «وليسَ معنى أن تكونَ الضّمّةُ عَلَمًا للإسنادِ أن يكونَ كلُّ مضمومٍ مسندًا إليه، فقد يُضَمُّ آخرُ الكلمةِ وهي لا تعبِّرُ عن المعنى الإعرابي المدلول عليه بالضّمّةِ، وقد يُكسَرُ آخرُ الكلمةِ ولا تدلُّ على المعنى الإعرابي

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2 ،1986م، ص 21-23.

[2] –عبد المجيد عيساني، ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي، مجلة الاثر، ورقلة، الجزائر، ط7، 2008، ص 46.

[3]–مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص 38.

[4]– ينظر : منية بيوض و مهنية ناصر، العامل النحوي عند ابن الانباري ،ص 37.

[5] – مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص 16.

المدلول عليه بالكسرة، كما يُضَمُّ المنادى في نحو :يا محمّدُ، ويا رجلُ، وكما يُكسَرُ العَلَمُ المبني على"فَعالِ " كحَذامِ وقطام» [1] .

3- ترتيب أبواب النحو:

لقد حاول مهدي المخزومي إعادة ترتيب أبواب النحو حسب وظائفها المعنوية وعلاقاتها الإسنادية، وليس حسب حركاتها وإعرابها لإلغاء فكرة العامل في كثير من أبواب النحو، يقول :«وإنّ المنصوبات في العربية موضوعات كثيرة بعضها يؤدي وظيفة لغوية وبعضها لا يؤدي مثل هذه الوظيفة، كسلب الأفعال والحروف قدرتها وقوتها على العمل والتأثير» [2]، ما جعله يحاول إعادة الكثير من المنصوبات إلى باب الرفع معتمدا في ذلك على الإسناد كاسم " إن" و " أن" و" لعل" و"ليت" مستشهدا في ذلك بقول الله تعالى﴿ إنّ هذان لساحران ﴾[3]. محتجا بأنها جاءت مرفوعة في الصحيح من كلام العرب في الاختيار والاضطرار، واحتج بأن (إن) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال.

4- الجملة :

يعرّف المخزومي الجملة على أنها: « الصّورة اللّفظيّة الصّغرى للكلام المفيد في أيّة لغةٍ من اللّغات، وهي المركّب الّذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة الّتي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السّامع» [4]، أما عن وظيفتها فرأى «أنها نقل ما في ذهن المتكلّم من أفكار إلى ذهن السّامع، وهو ما لم يرد عند القدامى، الّذين يعرّفون الجملة بأنّها تركيبٌ إسناديّ من(فعل وفاعل)أو من(مبتدأ وخبر) واِهتمامه بالوظيفة، فالنّحو القديم عمومًا كان يولي الجانب الشّكلي اِهتمامًا على حساب الوظيفة» [5] ، ويرى أنه ينبغي أن يعاد النظر في تقسيم الجملة، لأن القدامى قادهم منهجهم نحو الاغفال والغموض في أحيان كثيرة ، فقال:

---

[1]–مهدى المخزومي، المرجع السابق، ص69.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 84 –87.

[3] – طه، الآية 63.

[4]– مهدى المخزومي، المرجع السابق، ص31.

[5]– عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، مجلد 1، بيروت. لبنان، ط1، 2008م، ص 222.

«ومن أجل تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسفٍ والارتباكٍ، وتمشيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي يحسن بنا ان نعيد النظر في تحديد الفعلية والاسمية في الجمل»[1].

كما قسّم مهدي المخزومي الجملة إلى ثلاثة أنواع، والنّوع الثّالث عنده هو الجملة الظّرفية، الّتي لم يذكرها القدامى كإجماع مثل الفعليّة والإِسميّة، فهو «لا يوافق تقسيم القدامى للجملة على إسميّةٍ وهي الّتي تبدأ باسم، وفعليّة وهي الّتي تبدأ بفعل» [2]، يقول: «دأبَ النّاسُ على تقسيم الجملة إلى جملة إسميّة، وجملة فعليّة، وهو تقسيمٌ صحيحٌ يُقرُّهُ الواقع اللّغوي، ولكنّهم بنوا دراساتهم اللّغوية على غير منهجها، فلم يُوَفّقوا إلى تحديد الفعلية والإسميّة تحديدًا يتّفق مع طبيعة اللّغة، فالجملة الإسميّة هي الّتي تبدأ بالاسم، والجملة الفعليّة هي الّتي تبدأ بالفعل ... وهو تحديدٌ ساذج، يقوم على أساسٍ من التّفريق اللّفظي المحض» [3] .

ثالثا–تقييم جهود المخزومي

يرى إبراهيم السامرائي «أن تسمية المخزومي لبناء فاعل " بالدائم"، متابعة للكوفيين والفراء بصورة خاصة، وكان عليه ألاّ ينساق فيأخذ بأقوال الفرّاء ومن تابعوه فاللّفظ الدائم يعني فيما يعنيه "المستمر" الذي يتطلب فسحة زمنية طويلة وليس الأمر كذلك، فهو ينصرف إلى الحال والاستقبال في حال نصبه للمفعول، وإلى الماضي في حال إضافته » [4]، ولعل أقرب رد على ما ذهب إليه إبراهيم السامرائي، هو أن اللّفظ الدائم يعني فيما يعنيه، استمرار الحال وثبوتها في شيء، ولا ضير إن كانت تلك الاستمرارية أو الديمومة حاصلة في الماضي من الزمن أو في الحال أو المستقبل، وكما هو واضح أن هذه الصيغة تنصرف إلى أزمنة متعددة باتباع القرائن الواردة في السياق، الا أن هذا الزمن الذي عليه هذه الصيغة، سواء كان ماضيا أم مستقبلا، ليس كالزمن الذي تأتي عليه صيغة " يفعل " على سبيل المثال، فالأولى (فاعل) يكون دالا على الثبوت والديمومة، ويكون في

---

[1]– مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص41.

[2] – ينظر: إيمان جباري، محاولات تيسير النحو عند مهدي المخزومي، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والادبي في الجنوب الشرقي الجزائري، الجزائر، ع 9 ،2017 م ، ص 114.

[3] – مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص 41.

[4]– ينظر: ابراهيم السامرائي، الفعل ازمانه وابنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، ص 40.

الثانية دالا على التجدد، ومن هنا جاءت التسمية، وإن كانت لا تستحق أن تكون تسمية زمنية، تقابل الماضي والحاضر، لأنها صفة من الصفات الزمنية المذكورة وليست زمنا بعينه. ومن جانب أخر، يرى الأستاذ فاضل الساقي «أن اعتبار المخزومي بناء فاعل من الأفعال لم يكن ناتجا عن تقدير سليم في وضع الأسس الصحيحة لتقسيم الكلمة على واقع لغوي وصفي دقيق يعتمد الظواهر الشكلية وأهمها العلامات أساسا لتميز الفعل من غيره» [1]، ثم أن اعتداد الكوفيين «بالدلالة الظنية في تمييزهم لهذه المادة واعتبارهم لها مادة فعلية ليس صحيحا» [2].

كما يذهب فاضل مصطفى الساقي «إلى أن المخزومي في ذكره لأقسام الكلام العربي، لم يعرض لـ (كان وأخواتها) أو ما يسمى بـ (الأفعال الناقصة)، وأين يمكن أن توضع». [3]

أمّا في الكلمات التي تدرج تحت مفهوم الاسم: يذهب فاضل مصطفى الساقي، إلى أن المخزومي في تحديده لأقسام الكلام العربي، «أهمل طوائف من الكلمات، تدرج تحت مفهوم الاسم، كالصفات مرجعا " الساقي " ذلك إلى عدّ المخزومي بناء فاعل من الأفعال» [4].

قسم الأداة: يأخذ فاضل الساقي على المخزومي، «عدم تعرضه لذكر علامات الأداة» [5]، في حين يرى رياض السواد «أنه لا فائدة ترتجي من وضع علامات تميز بها الأدوات من سواها من أقسام الكلام العربي لاسيما أن هذه القضية ليست خلافية، اختلف في تحديد علاماتها المحدثون مع قدماء النحاة، وإنما كان الاختلاف في موضوع كل من الاسم والفعل» [6].

قسم الكناية :حيث يذهب فاضل مصطفى الساقي، إلى «أن المخزومي في كتابه " مدرسة الكوفة" عدَّ أسماء الإشارات والموصولات أسماء، وذلك تحت عنوان " أسماء الإشارة والأسماء الموصولة " ثم عاد فعدّها من الكنايات في كتابه " في النحو العربي قواعد وتطبيق "ولقد "فات

---

[1]– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 1977، ص133.

[2]– المرجع نفسه، ص 133.

[3]– المرجع نفسه، ص 135.

[4]– ينظر: المرجع نفسه ، ص 133.

[5]–المرجع نفسه، ص 134.

[6]– المرجع نفسه ، ص 133.

الأستاذ الساقي أن طبيعة المنهج الذي رسمه المخزومي لكتابه " مدرسة الكوفة "، يختلف عن المنهج الذي سار عليه في كتابيه " في النحو العربي نقد وتوجيه " و " في النحو العربي قواعد وتطبيق» [1]. «ففي الأول وضع منهجه لبيان رأي الكوفيين في هذه المسألة، وكان من الطبيعي أن يعتمد التسمية أو الاصطلاح المألوف لذلك، وأما في الكتابين الآخرين فقد وضع منهجهما لبيان آرائه التجديدية في النحو العربي. أما كون أسماء الإشارة والأسماء الموصولة من الكنايات، فلا اختلاف بين الكتابين المذكورين، فقد ذهب في كتابه " مدرسة الكوفة " إلى أن أسماء الإشارة تؤدي وظيفتها اللغوية كما تؤديها الضمائر، إلاّ أنها تختلف عنها في أنها قد يجمع بينها وبين ما هي كناية عنه»[2].

أما الدكتور خليل أحمد عمايرة، فإنه يرى أن «المخزومي تابع إبراهيم مصطفى في معاني هذه العلامات»[3]، متناسيا أن «الفتحة عند إبراهيم مصطفى ليست علما إعرابيا، في حين هي عند المخزومي علم إعرابي» [4]

المطلب الرابع: جهود تمام حسان النحوية

أولا–تمام حسان :

الدكتور تمام حسان عالم لغوي عاصر النظريات والاتجاهات اللّغوية الحديثة التي كانت سائدة، واستطاع من خلال أعماله العلمية، المؤلفة منها والمترجمة، أن يضفي على الدّرس اللّغوي «جدة غير معهودة » [5]. ويعتبر تمام حسان وأول من أعاد تقسيم الكلم على أساس المعنى والمبنى [6].

إضافة إلى ذلك لم ينقطع عطاؤه العلمي من تأليف وترجمة، إضافة إلى عشرات المقالات والبحوث، التي جعلته يرتقي إلى مصاف العلماء الذين لهم باع معرفي منتشر في الوطن العربي،

---

[1]–فاضل مصطفى الساقي، المرجع السابق، ص 134.

[2]– ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط2، 1958، ص 200.

[3]–المرجع نفسه، ص 287.

[4] –خليل أحمد عمايرة، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، دار ثروت للنشر، القاهرة، مصر، (د ط)، 1980، ص 77.

[5] – ينظر: عبد الرحمن حسن المعارف، تمام حسان رائدا لغويا بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2002، ص4.

[6] –المرجع نفسه، ص7.

ومن أهم الكتب التي ألفها كتابه [1] " **اللغة العربية معناها ومبناها**" الذي يعد أهم مصنف له حاول فيه إعادة قراءة النظام اللغوي للعربية وتقديمها في صورة جديدة مواكبة لما وصلت إليه النظريات اللسانية الغربية، بالإضافة إلى مؤلفات أخرى وكتب مترجمة، فربط بين المبنى والمعنى أو الشكل والدلالة في الألفاظ والتراكيب.

ثانيا–القضايا النحوية من خلال كتابه اللغة العربية معناها ومبناها

1 –تقسيم الكلم: قدم تمام حسان طرحا جديدا جريئا لهذا التقسيم ضمن النظام الصرفي مشيرا الى القصور الذي ساد تفكير النحاة القدامى في هذه المسألة، إذ يقول: «من هنا يتضح أن الأقسام السبعة التي ارتضيناها للكلم موضحين بها مواطن الضعف في التقسيم الذي ارتضاه النحاة من قبل وهي كما يأتي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة» [2].

ويرى هذا الدارس المعاصر الفذ؛ أن هذا التقسيم مبني على أساسين، «أحدهما التمييز بحسب المعنى وثانيهما بحسب المبنى؛ فأما من حيث المعنى فالاسم ما دلّ على مسمى، والفعل ما دلّ على حدث وزمن والحرف ما دل على معنى في غيره» [3]، وهو تقسيم قائم على الوظيفة التي يؤديها كل قسم من هذه الأقسام والمعنى الذي يدل عليه، أما من حيث المبنى فالأمر بحسب رأيه واضح من قول "ابن مالك":

« بالجر والتنوين والنداء وال مسند لاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأنت، ويا أفعلي ونون أقبلن–فعل ينجلي

سواهما الحرف كهل وفيو لم فعل مضارع يلي كيشم» [4].

---

[1]–عبد الرحمن حسن المعارف، المرجع السابق، ص8.

[2] – تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص88.

[3] – ينظر: إعادة وصف اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص 148.

[4] –محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي، ألفية أبن مالك في النحو والصرف، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1، 1414هـ، ص12.

ووضع تمام حسان لهذين الأساسين –المعنى / **المبنى**–مقاييس يتميز بها كل قسم عما عداه، منها ما هو خاص بالمبنى وأخر خاص بالمعنى، ولخصها تمام حسان في [1] :

أولا –المباني: ومقاييسها

1– الصورة الإعرابية .

2– الصيغة الخاصة .

3– قابلية الدخول في الجدول، والجدول عنده ثلاثة أنواع :

أ. جدول الإلصاق.

ب. جدول تصريف .

ج. جدول إسناد.

4– الرسم الإملائي .

5– من حيث الاتصال باللواصق.

6– من حيث النظام وعدمه .

7– من حيث الرتبة .

ثانيا–المعاني: ومقاييسها

1– الدلالة على المسمى وعدمه .

2– الدلالة على حدث وضده .

3– الدلالة على الزمن وضده .

4– الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية على أساليب النفي، والاستفهام والشرط...الخ.

5– التعليق: ويقصد به العالقات النحوية كالإسناد والتخصيص، والنسبة والتبعية.

[1] – ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص 11–17.

وقد نبه تمام حسان إلى «أن ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعا أن كل قسم من الكلم لابد أن يتميز من قسيمه من هذه النواحي جميعا، إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني» [1].

وبهذا كان تقسيم الكلم عنده على النحو الآتي:

- **الاسم:** وينقسم إلى خمسة أقسام:
- **الاسم المعين**
- **اسم الحدث**
- **اسم الجنس**
- **الاسم المبهم**
- **الصفة:** وتنقسم إلى:
- **صفة الفاعل**
- **صفة المفعول**
- **صفة المبالغة**
- **الصفة المشبهة**
- **صفة التفضيل**
- **الفعل:** عرّفه تمام حسان من حيث الدلالة بأمرين:

أولهما: دلالته على الحدث لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة.

ثانيهما: دلالته على الزمن دلالة صرفية من شكل صيغته [2].

- **الضمير:** وهو ثلاثة أقسام:
- ضمائر الشخص
- ضمائر الإشارة

---

[1] – تمام حسان، المرجع السابق، ص 90.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص90–104.

- ضمائر الموصول.
- **الخوالف:** وتنقسم إلى:
- خالفة الإحالة
- خالفة الصوت
- خالفة المدح
- خالفة التعجب.
- **الظرف: وتشمل** ظروف الزمان والمكان.
- **الأداة:** تنقسم إلى:
- **الأداة أصلية:** الحروف ذات المعاني (حروف الجر، النسخ والعطف)
- **الأداة المحولة:** وقد تكون (ظرفية، اسمية، فعلية، ضميرية) [1] .

وعلى الرغم من أن تمام حسان دعا إلى التقسيم السباعي للكلم، إلا أنه يعترف للنحاة القدامى بحسن اختيارهم المبدأ من حيث تقسيمهم الثلاثي لها.

2 -نظرية تظافر القرائن:

إن «لفظ القرائن مأخوذ من فعل الماضي (قرن)وجمعها القرائن، وله معان كثيرة منها: الوصل والربط، والمصاحبة، والتلازم، والجمع، والشد والالتقاء، والروابط، فيقال: قرن الشيء بالشيء عند وصله» [2]، وتعتبر نظرية تضافر القرائن لب التفكير النحوي عند تمام حسان وهو يعتبرها بديلا عن نظرية العامل القيمة التي عقدت الدراسات النحوية. وبهذا يعتبر تمام حسان نظرية تضافر القرائن هي النظرية الخالصة من كل مقولة لا تعتبر لغوية والمعنى النحوي مرتبط ارتباطا وثيقا بهذه النظرية وإن نقصت قرينة من هذه القرائن حل غيرها من القرائن محلها ولذلك سماها نظرية تظافر القرائن؛ لأنّ القرائن متصفة ببعضها بعضا كل قرينة تستدعي الأخرى.

---

[1]- ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص108-123.

[2]- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ص730.

وجاءت القرائن عند تمام حسان كالآتي:

أولا-القرائن المعنوية: وهي العلاقات السياقية التي تحدد الباب النحوي، وتشمل الآتي:

1- **الإسناد:** وهو العلاقة الرّابطة بين المبتدأ والخبر، أو بين الفعل والفاعل أو نائبه.

2- **التخصيص:** وهو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، وهي التعدية، والغائية، والمعية، والظرفية، والتحديد، والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج، وتدل كل قرينة على معنى خاص، فتكون قيدا على علاقة الإسناد، إذ يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة.

3- **النسبة:** تدخل تحتها قرائن معنوية فرعية، ومعنى النسبة إلحاق يستفاد معناه من الإضافة أو من حروف الجر.

4- **التبعية:** تندرج تحتها أربع قرائن هي: النعت، والعطف، والتوكيد، والإبدال[1].

5- **المخالفة:** وهي مظهر من مظاهر استخدام القيم الخلافية على الإعرابات المختلفة، وهي تدل على طائفة من المنصوبات، كأسلوب الاختصاص [2].

ثانيا-القرائن اللفظية: وتشمل مايلي:

1- العلامة الإعرابية: قرينة لفظية قد يتوقف عليها المعنى أحيانا، جعلوها النحاة نظرية كاملة سموها نظرية العامل.

2- الرتبة: قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها[3].

3- الصيغة: قرينة تحمل دلالاتها أثر نحوي في العلاقات التي تقوم على الصيغة الصرفية.

4- المطابقة: قرينة توثّق الصّلة بين أجزاء التركيب، وتدل على الباب الذي تقع فيه، وتكون المطابقة بالعلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، والنوع، والتعيين.

5- الربط: قرينة لفظية تعنى باتصال أحد المترابطين بالآخر.

---

[1]-ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص191.

[2] -ينظر: المرجع نفسه، ص191-203.

[3] -ينظر: المرجع نفسه، ص205-207.

6- التضام: وهو أن يستلزم العنصريين النحويين عنصرا آخر، فيسمى التضام هنا (التلازم)، أو يتنافى معه، فلا يتلاقى به، ويسمى هذا (التنافي).

7- الأداة: وهي نوعين، أدوات تدخل على الجمل، وأدوات تدخل على المفردات.

8- التنغيم: الإطار الصوتي الذي تؤدى به الجملة في السياق [1].

ولقد سميت هذه النظرية بنظرية تظافر القرائن لأن القرائن متصفة ببعضها بعضا كل قرينة تستدعي الأخرى، فهو ينفي أن يكون بإمكان العلامة الإعرابية أن تدل على المعنى وحده بل يتم بتضافر عدد من القرائن. والجدير بالذكر أن القرائن النحوية لم تأت من العدم بل قد أثر إليها نحاتنا من قبل واعتمدوا عليها في كثير من أحكامهم، إلا أنهم لم يجعلوها أساسا للتناول النحوي كما جعلها تمام حسان بديل لنظرية العامل.

3-الجملة:

حاول تمام حسان تطوير مفهوم الجملة العربية وما يرتبط بمكوناتها في ظل نظرية المعنى التي تتبعها في دراسة النحو، ومن خلال سعيه «إلى تخليص النحو من الشوائب التي تعقده وعلى رأسها نظرية العامل، معولا في ذلك على نظرية تضافر القرائن التي جعلها الملهم له في تفسير كثير من الظّواهر النحوية، كالإعراب والعامل والجملة، وقد ربط في ذلك مفهوم الجملة بفكرة الإسناد، لكن يرى أنها قرينة غير كافية لإقامة صرح العلائق بين أجزاء التركيب العربي» [2]؛ فركز في تحديده للجملة على العلاقات السياقية وعلى مفهوم التعليق، الذي أفاده من نظرية النظم عند **(عبد القاهر الجرجاني)** في كتابه **(دلائل الإعجاز)**، حيث يرى أن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي[3].

وكما قلنا فقد بنى تقسيمه للجملة على أساس الإسناد؛ حيث يقول: «علاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله، والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف

---

[1] – ينظر: تمام حسان، المرجع السابق ، ص205-226.

[2] – ينظر: المرجع نفسه ، ص 192.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص189.

بضمائرها» [1]، ليصل في نهاية المطاف إلى تقسيم ثلاثي للجملة الإسنادية إلى جملة اسمية وجملة فعلية، وجملة وصفية [2] .

- الجملة الاسمية:

تتألف الجملة الإسمية من مسند إليه ومسند أو من مبتدأ و خبر، والمبتدأ لابد أن يكون اسما أو ضميرا، وأما المسند والخبر فلا بد أن يكون وصفا أو ما ينتقل إليه من الاسم أو الجار والمجرور والظرف [3]، «والجملة الإسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن فإذا أردنا أن نضيف عنصرا زمنيا طارئا إلى معنى هده الجملة جئنا بالأفعال الناسخة، فيصبح وصف المسند إليه منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة» [4] ولذلك «توصف الجملة المؤلفة من اسم وما يسند إليها بأنها تراكيب تدل على معنى الثبوت والاستقرار» [5]؛ لأنها تخلو من الزمن والتجدد، والحديث هنا عن الجملة البسيطة لا المركبة .

- **الجملة الفعلية:** تتألف الجملة الفعلية من (فعل + فاعل) أو (فعل+ نائب فاعل) [6] . وتكون علاقة الإسناد «هي العلاقة الرابطة بين جزئي هذه الجملة، باعتبارها قرينة معنوية، وعندم يتوصل المعرب إلى فهمها يستطيع تحديد أجزاء الجملة» [7]، وشرط هذه الجملة أن يحافظ فيها على رتبة الأجزاء إذ يجب أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل. [8]

---

[1]–تمام حسان، المرجع السابق، ص194.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص194.

[3]– ينظر: محمد حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة، ص79.

[4]– ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص 193.

[5]–محمد حماسة، المرجع السابق، ص 83.

[6]– ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص. 191 ،192.

[7] –محمد حماسة، المرجع السابق، ص 83.

[8]– المرجع نفسه، ص83.

- **الجملة الوصفية:**

وهي الجملة التي تبتدئ بوصف يقع مسندا، بعده مسند إليه مرفوع [1]، سواء كان الرفع على الفاعلية، وذلك في صفة الفاعل، والمبالغة، وصفة التفضيل، أو على النيابة عن الفاعل وذلك في صفة المفعول به. واعتبار تمام حسان هذه الجملة نوعا مستقلا من الجملة العربية، أمران أساسيان[2]: **أولهما:** اعتبار الوصف نوعا مستقلا من أنواع الكلمة العربية، وهي الاعتبارات التي ذكرها في كتابه" **اللغة العربية معناها ومبناها**".

وثانيهما: الرغبة في التخلص مما يمكن وصفه بازدواجية التحليل، هي الازدواجية التي قد يسلم إليها الأخذ بالاتجاه الشائع في التراث النحوي في تحليل هذه الجملة؛ إذ يرى النحاة أنها تتكون من مبتدأ وفاعل، أو من مبتدأ ونائب عن الفاعل، الأمر الذي يوهم أن الجملة مكونة من مسندين إليهما دون وجود الطرف الإسنادي الثاني، وهو المسند فيها [3].

5- **الزمن عند تمام حسان:**

من بين الإنجازات الجديدة التي ثمّنت مجهودات تمام حسان قضية الأزمنة برؤية مغايرة لما سبق. حيث يعتبر تمام حسان أن الزمن عنصرا أساسيا في الفعل؛ لأنه هو الذي يميزه عن الاسم والحرف لذلك نجدهم يعرفونه على أنه حدث مقترن بزمن.

وفي طرح تمام حسان لقضية الزمن نجده يفرق بين عدة مصطلحات بنى من خلالها نموذجه الجديد في مفهوم زمن الفعل في اللّغة العربية؛ فنجده يفرق بين الزمن النحوي والزمان على اعتبار أن هذا الأخير «ما هو إلا كمّية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطول معينة كالثواني والدقائق

---

[1]- ينظر: علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية الجمل الظرفية، الوصفية، الشرطية، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، (د.ت)، ص83.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، ص83-84.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص83-84.

والساعات.... فلا يدخل في معنى الصيغ المفردة ولا في تحديد معنى الصيغ في السياق. ولا يرتب بالحدث كما يرتب الزمن النحوي إذ يعتبر الزمن النحوي جزءا من معنى الفعل» [1].

وأما تقسيم الزمن عنده فيضم [2]:

- **الزمن النحوي:** هي وظيفة في السياق يؤديها الفعل وغيره من أقسام الكلم التي تنقل إلى معناه.

- **الزمن الصرفي:** هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق فلا يستفاد من الصفة التي تفيد موصوفا بالحدث ولا يستفاد من المصدر الي يفيد الحدث دون الزمن.

- **زمن الاقتران:** يستفاد من هذا الزمن من الظروف الزمانية التي ذكرناها في أقسام الكلم وهي: (إذا، إذ، لما، أيان، متى) ويكون بين حدثين.

- **زمن الأوقات:** هو المستفاد من الأسماء التي تنتقل إلى معنى الظروف وتستعمل استعمالها[3] .

ثالثا-تقييم تمام حسان:

تعتبر محاولة تمام حسان أول دراسة متكاملة أعاد من خلالها دراسة النحو العربي القديم من منظور يوافق المناهج الحديثة محاولا بذلك ايصال الدراسات اللغوية العربية مرتبة الدراسات الغربية، وأكيد أي محاولة جديدة ستفتح أمامها أبوابا من النقد، الذي سيزيد من قيمتها ولا ينقص أبدا من قدرها، ولعل من بينها[4]:

في تقسيم الكلم أنه ليس من الخطأ أن يتوسع "تمام حسان" في هذه التقسيمات إلى هذا العدد من الأنماط، لكن الخطأ أن يشعر الباحث القارئ أن هذا التقسيم جديد، كما أنه لم اعتمد بثنائية

---

[1]- تمام حسان، المرجع السابق، ص242.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص240-241.

[3] - ينظر: المرجع نفسه، ص243.

[4] -ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء عمان ط1 ،2002، ص322-323.

(المبنى/ المعنى)، في تمييز أقسام الكلم ولكنه أخل بالتوازن بينهما وكان إلى جانب المعنى أميل عند التعريف بهذه الأقسام.

تمام حسان، درس اللغة العربية بشواهد ونصوص من كتب النحاة، فبذلك يعد منهجه وصفي تزامني؛ لأن "تمام حسان" أعاد إحياء نصوص التراث، بإعادة قراءتها من جديد، فهو لم يعد وصف اللغة العربية كما هي الآن بل أعاد وصف قواعدها .

أما في محاولاته في تخليص النحو من تعقيد نظرية العامل؛ فقد احدث بديلا – مبدأ تضافر القرائن – هو ضرب آخر من العامل أعمق وأشمل، وبهذا ظهر عامل جديد، بل عوامل ليست أقل تعقيدا من العامل في حد ذاته، وبالتالي كل ما يندرج ضمن مبدأ تضافر القرائن.

الفصل الثاني : دراسة الظواهر النحوية عند د.كريم ناصح الخالدي

المبحث الأول : التعريف بالأستاذ د. كريم حسين ناصح الخالدي:

المطلب الأول: السيرة الذاتية والعلمية لـ د.كريم ناصح الخالدي

المطلب الثاني : مؤلفاته.

المطلب الثالث : منهجه .

المبحث الثاني : جهود الدكتور كريم ناصح الخالدي النحوية

المطلب الأول : مراحل تكوين النحو العربي عند د.كريم ناصح الخالدي.

المطلب الثاني : أنظمة النحو العربي عند د.كريم ناصح الخالدي .

المبحث الثالث : الظواهر النحوية عند د.كريم ناصح الخالدي.

المبحث الاول: التعريف بالأستاذ د. كريم حسين ناصح الخالدي

المطلب الأول: السيرة الذاتية والعلمية لـ د. كريم ناصح الخالدي

1- السيرة الذاتية:

اسمه: «كريم حسين ناصح عثمان، لقبه الخالدي، كنيته :أبو أحمد، من مواليد (1941م). وُلِد ونشأ في مدينة (الناصرية) جنوب العراق» [1].

2- سيرته العلمية:

«درس الدكتور كريم ناصح الخالدي وأكمل تعليمه الابتدائي والإعدادي في مدينة الناصرية، وحصل على شهادة البكالوريا من جامعة بغداد كلية التربية عام 1968. وعمل مدرساً، واختصاصياً تربوياً في المدارس الثانوية في العراق، وحصل على لقب قائد تربوي وأكمل تعليمه في الدراسات العليا، فحصل على شهادة الماجستير من كلية الآداب/جامعة بغداد في عام(1987م)؛ وحصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب /جامعة بغداد في عام(1990م).

و نقل خدماته إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فنُسب إلى جامعة القادسية؛ ومارس التدريس فيها لمدة أربعِ سنوات، ثم نقل إلى جامعة بغداد /كلية التربية للبنات في عام(1995م) إذ درَّس فيها لأعوام عديدة طلبة الدراسات الأولية والعليا، وأشرف على عدد من طلبة وطالبات الماجستير والدكتوراه في هذه الكلية، وكُلِّف برئاسة قسم اللغة العربية في كلية التربية للبنات عام (1999م)» [2].

---

[1] – ينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن،2007، ص207.

[2]– المرجع نفسه، ص207.

«ألقى محاضرات على طلبة الماجستير والدكتوراه في الجامعة المستنصرية، وأوفد إلى جامعة عدن للتدريس فيها، ومشرفاً على عدد من طلبة الدراسات العليا فيها» [1].

وقد قام الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي بتأسيس جمعية اللّسانيين العراقيين، واختير رئيساً للجمعية من لدن الهيئة الإدارية المنتخبة من لدن أعضاء الجمعية عام(2010م) كما أنَّه عضو في اتحاد الأدباء والكتاب العراقي والعربي.

أما مشاركاته في الندوات والمؤتمرات ؛«فله العديد من المشاركات في العراق وخارجه منها :

ندوة بغداد لعدد من السنوات، وندوة الفراهيدي في جامعة البصرة، والمؤتمر العلمي لجامعة القادسية، والمؤتمر العلمي لجامعة ذي قار، وندوة جامعة جرش الأردنية، والمؤتمر السنوي الدولي للعربية والدراسات النحوية لجامعة القاهرة /كلية دار العموم، كما أنَّه شارك في المؤتمر الذي عقدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن الدراسات اللسانية المعاصرة، وله مشاركة في المؤتمر الذي عقدته الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وفي المؤتمر الذي عقدته جامعة صلاح الدين في أربيل، والمؤتمر الذي عقدته الجامعة المستنصرية / كلية الآداب عن دوسوسير، وأيضاً المؤتمر الذي عقدته جامعة الكوفة عن نهج البلاغة، فضلاً عن المؤتمر الذي عقدته جامعة الكوفة عن السيدة فاطمة الزهراء (عليها السلام)، وله مشاركة في ورشة العمل التي أقيمت في جامعة عدن عن الدراسات العليا. وله العديد من المشاركات في اللّجان العلمية في قسم اللّغة العربية في كلية التربية / جامعة القادسية، وكلية التربية للبنات /جامعة بغداد، ولجان الدراسات العليا فيها، واللجنة الامتحانية ولجنة الترقيات العلمية» [2].

---

[1]– ينظر: شيماء رشيد محمد زنكة، نظرات معاصرة في النحو العربي للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي الجملة العربية أنموذجا، مجلة الأستاذ، جامعة رانية، العراق، العدد 213، 2015، ص 1.

[2] – المرجع نفسه، ص 1.

3- مؤلفاته:

ألف الدكتور كريم ناصح الخالدي تصانيف عديدة فضلا عن البحوث والكتب المخطوطة التي لم تطبع بعد سنخص بالذكر الكتب المطبوعة:

1-الكتب المطبوعة:

1-نظرات في الجملة العربية.

2-أصالة النحو العربي .

3-نظرية المعنى في الدراسات النحوية.

4-البديل المعنوي من ظاهرة الحذف.

5-الخطاب النفسي في القران الكريم /دراسة دلالية أسلوبية 2007.

6-مناهج التأليف النحوي.

7-قراءة لغويّة ونقديّة في الصحيفة السجاديّة: ألّفه بالاشتراك مع الأستاذة الدكتورة حميدة صالح البلداوي.

8- الموت والحياة في فكر الإمام علي بن أبي طالب.

9-نظرية نحو الكلام.

10-محاضرات في المذاهب النحوية وتيسير النحو مخطوط ويدرس في المرحلة الرابعة في جامعة القادسية.

11- الفكر النحويّ بين فهم النصّ القرآنيّ وتأثير سلطة العقل. [1]

4- منهجه:

يعالج الباحث في مؤلفاته جملة من الموضوعات وفق منهج توافقي تجديدي فالمتتبع لكتب – الخالدي – النحوية يستقرئ تسلسل عرضه للمسائل النحوية بدءا بالعام فالخاص، وإنّ بداية اجتهاداته لم تكن مباشرة في القضايا النحوية وإنما بدءا بنشوء هذا العلم و وضع

[1]- شيماء رشيد محمد زنكة، المرجع السابق، ص2.

أسسه وهذا ما نجده في كتابه "أصالة النحو العربي "، وصولا إلى أنظمته و تصنيف مراحله من خلال كتابيه "الفكر النحوي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل" و"مناهج التأليف النحوي " بنظرة تتجاوز القاعدة النحوية العربية والإلمام بكل ما يحيط الفكر العربي النحوي وتشكله، ووضع آراءه الجديدة فيما سبق من كتب، و نفس الشأن في كتابيه "الجملة" و"البديل المعنوي من ظاهرة الحذف" حيث تميزت كتاباته : بلغة سهلة بسيطة وواضحة، في حين تنوعت مصادره ومراجعه بين القديم والحديث في انجازه العلمي، إلاّ أنّ الأساس الأول في انطلاق أبحاثه؛ هو كتاب "الكتاب لسيبويه" وليس في أبحاثه فقط؛ بل في تقصي الحقائق وتقسيم المسائل بحيث تميز موقفه من المنهج في الدراسات القديمة: بالدفاع عن التراث في كثير من القضايا النحوية، كما وظّف في شروحاته استشهادات وأمثلة و آراء من التراث النحوي العربي، ومن المنجز اللّغوي الحديث أيضا، مدافعا عن أصالته ضد كل ما يشوبه من شكوك تارة ومبينا اين وقع الغلط في بعض الجزئيات، أمّا موقفه من المنهج في الدراسات اللّسانية المعاصرة فيرى أنّ أكثر الظواهر النحوية التي تلقفها الباحثون المحدثون لا تتعدى إطار المحاولات الفردية.

المبحث الثاني: جهود د. كريم ناصح الخالدي النحوية

المطلب الأول: مراحل تكوين النحو العربي عند د. كريم ناصح الخالدي

1- مراحل نشأة النحو العربي:

بذل أغلب الباحثين المحدثين الذين اختصوا بالدّراسات النّحوية جهودا كبيرة في الحديث عن أول من بدأ بوضع النحو، معتمدين على الروايات التي تناقلها الأقدمون في هذا الموضوع، «فذهبت طائفة منهم إلى أنه أبو الأسود الدؤولي وقال آخرون انه الإمام علي وعدّه غيرهم عبد الله بن إسحاق، وفي خضم كثرة الآراء نجد الخالدي بين التأييد للبعض تارة وبين الرفض تارة أخرى» [1].

أراد الخالدي إثبات إسلامية النحو العربي في كتابه "**أصالة النحو العربي**"؛ فمناقش أهم آراء الدّارسين في تاريخ النحو العربي، فانصب اهتمامه على «القائلين بتطور ونشأة النّحو من علوم غير إسلامية نذكر منهم: مصطفى نظيف، فون كريمر، أنيس فريحه، شوقي ضيف» [2]، ومن أجل ذلك، قسم الدكتور مراحل تأسيس النحو العربي إلى ثلاث مراحل، على النحو الآتي:

- **المرحلة الأولى: مع أبي الأسود الدؤولي**

يرى الخالدي أنّ دراسة النحو قد بدأت في زمن أبي الأسود الدؤولي وتلامذته ولم يقتصر على التنقيط فقط؛ حيث رد على ما جاء في كتاب " الفهرست " يقول في هذا الشأن: «انطلاقا من وضع النقط القرآنية فكان الرائد إلى إعمال الأذهان في التفكير لوضع أسس علم النحو واستنتاج الملاحظات الأولية وتعليمها تلامذته عنه، زادوا فيها ونقلوها بعد جمعها ثم نقلوها إلى طور آخر أبعد عمقا وأكثر استقصاء فعدت بهذا أول آثار للغة العربية»[3].

---

[1] – علي مزهر الياس، الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2003، ص83.

[2]– كريم ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص16.

[3]– المرجع نفسه، ص 25.

يوافقه في هذا الطرح علي أبو المكارم «إنّ العمل الذي قام به أبو الأسود الدؤولي من ضبط للمصحف الشريف يجعله بحق واضع اللّبنة الأولى للدّراسات النّحوية بل اللّغوية بأسرها وذلك لأن الروايات تثبت أنّه أول من تصدى لعلاج الجانب التعليمي من المشكلة اللّغوية التي واجهت الملمين عقب الفتح الإسلامي وضبط المصحف في حقيقته؛ ما هو إلاّ تناول لظاهرة التصرف الإعرابي.... وسرعان ما تحول إلى تحليل موضوعي للظاهرة فأصبح النص القرآني نصا لغويًا يدرس ليستعان به في تحليل الظواهر اللّغوية والتقعيد لها والاستشهاد به عليها» [1].

- **المرحلة الثانية: مع أبي عمرو بن العلاء:** يعدها الخالدي الخطوة الثانية نحو بناء صرح نحوي؛ يقول: «حيث تجاوز تلامذة سيبويه النقط القرآنية إلى ملاحظات تخص الإعراب كرفع الاسم، أو نصبه، أو جرّه. ورفع الفعل، أو نصبه، أو جزمه دون تقعيد»[2]، ويستدل في هذا الشأن بما ورد في "الكتاب" لسيبويه، وهو مالا يوجد في كتاب عبد الله بن إسحاق الحضرمي، كما يرى الخالدي أنّ أبو عمرو ابن العلاء كان على «علم بالعلل و العامل فأمّا العلل فنلاحظ ذلك في اختياراته التي يقرها في توحيد علامات الألفاظ شعرا ونثرا»[3]، وهو يخالف بهذا الطرح، رأي «إبراهيم مصطفى في قوله بان عبد الله ابن إسحاق الحضرمي أول من وضع علم النحو»[4] .
- **المرحلة الثالثة: مع الخليل بن أحمد الفراهيدي:**

عدّها الخالدي مرحلة النضج والاكتمال على يد الخليل بن احمد الفراهيدي حيث عددّ الخالدي إنجازاته وعبقريته، وبالتالي حسبه أنّ «النحو العربي في مراحله الثلاث عربيا

---

[1] –علي محمد ابو المكارم، تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري، القاهرة الحديثة للنشر، القاهرة، مصر، ط1 ،1197، ص 68.

[2]– ينظر: كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق، ص 48.

[3]– المرجع نفسه، ص 48.

[4] – ينظر، المرجع نفسه، ص 48.

خالصا بعيدا عن أي أثر أجنبي، ومن قال عكس هذا فهو صاحب غرض خبيث يريد الإساءة للإنجاز الفكري العربي» [1].

المطلب الثاني: أنظمة النحو العربي

يرى الخالدي أنّ الفكر النحوي العربي يتميز بنظامين نظام نحوي قرآني ونظام نحوي موروث بمنهج دلالي معنوي تحليلي تكاملي كما هو موضح في الآتي:

1- **النظام النحوي القرآني** : جعله د. كريم ناصح الخالدي النظام الأول الذي يحكم اللّغة العربية ويقول في ذلك :« فلغة القرآن لغة كونية لا تعرف التّصدعات في بنيتها، ولا التّغيرات في قواعدها إنها تملك روافد كل المصطلحات اللّغوية ممَّا ساعد أهل اللّغة على الدخول إلى التقعيد والتأليف، ومنحتهم القدرة العقلية والعلمية على مواجهة اللّحن، الأمر الذي دفع باللّغويين إلى صناعة المعاجم ووضع الضوابط لتمكين المتعلم من فهم أسرار الكتاب»[2]، حيث يعتقد الخالدي أنّ تدفق الوعي العربي نحو البحث والإبداع اللّغوي مردّه «القران الكريم الملهم الأول ومنبع انبثاق العلوم الإسلامية التي بدأت في القرن الأول للهجرة ودونت في القرنين الأول والثاني »[3] .

2- **النظام النحوي الموروث:** وهو ما عرف بـ "سنن العرب" عند الأوائل؛ فيعرف النظام النحوي الموروث بأنه «نظام دقيق مبني على معان يقصدها المتكلم، ويعبر عنها بوضع الأسماء في مواقع متخيلة في الكلام تدل عليها علامات قد تكون حركة أو

---

[1] – ينظر، كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق، ص 48 –60.

[2] –عبد القادر بن فطة، أهمية النحو في فهم لغة القران، مجلة حوليات الآداب واللغات، ع 10، مجلد 5، جامعة اسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص 224.

[3]– ينظر: كريم ناصح الخالدي، الفكر النحوي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل، دار الرضوان، عمان، الأردن، ط 1، 2016، ص 513.

حرف بحسب نوع الاسم، وبطرائق بناء متغيرة من نظم ائتلاف الألفاظ بحسب المعنى المقصود وبوسائل تعبير متفق عليها» [1].

ومن خلال ما سبق فإنّ الخالدي يقسم مراحل وضع واستنباط النّحاة القوانين إلى أربع مراحل:

1- **مرحلة التأسيس:** وهي مرحلة ضبط العلامات الدالة على معاني إعراب الألفاظ في الجمل في ضوء الفطرة التي تستند إلى النّظام اللّساني النّحوي الموروث وهي مرحلة تأسيسية اقتضتها الحاجة الملّحة لضبط القراءات القرآنية.
2- **مرحلة الانطلاق:** انطلاقا من العلامات الدالة على معاني الإعراب الألفاظ إلى التفكير في قضايا نحوية مبوبة، باكتشاف المواقع الإعرابية والأبواب المصنفة.
3- **مرحلة الكشف:** حيث يتم الوصول للكشف عن دلالات مكونات النص التأليفية كونها الوحدات الدلالية.
4- **مرحلة النظر الكلي للنص:** من خلال توسيع النظرة اللّغوية والإحاطة بكل جوانبه البنيوية والنحوية والبلاغية والدلالية. [2]

المبحث الثالث: الظواهر النحوية عند الخالدي

1. **تقسيم الكلم العربي :** يتوافق الخالدي مع تقسيمات القدامى للكلمة حيث رأى أنّ الكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف، في حين يفند قول المحدثين في تأثر النحاة القدامى بتقسيمات أرسطو فيقول : «أنّ تقسيم أرسطو غير تقسيم النّحاة العرب كما لا يوجد في ترجمة كتب أرسطو ما يدل على أنه قسَّم الكلمة على اسم وفعل وحرف وإنما الكلمة عنده اسم وكلمة ورباط»[3]، على النقيض الآخر فقد خالف الخالدي موقف إبراهيم

---

[1]-كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق، ص 513.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 236 -237.

[3]-المرجع نفسه، ص 133.

أنيس في هذا الطرح؛ فيقول أنّه: « لم يدقق كفاية في مفاهيم الأسماء والأفعال والحروف اليونانية و لو دقق لوجد أنها تختلف تماما عن نحو العربية »[1].

إضافة إلى ذلك رفض د. كريم ناصح الخالدي؛ التقسيم السباعي لتمام حسان كما سبق أن تطرقنا له: (اسم، فعل، صفة، خالفه، ضمير، ظرف، أداة)، واعتبره تأثرًا باللّسانيات الغربية حيث يرى أنّه: «تقسيم دون أثر كبير في الدّرس أو في مناهج التأليف النحوي، بل هو محاولة مستوحاة من نظم اللّغات الأوروبية»[2].

2. **نظرية العامل والإعراب:**

- **العامل:**

يعّد الخالدي– العامل – فكرة خليلية الأصل، وأنّ العامل حسبه ؛هو المعنى في عديد من كتبه وأبحاثه ؛ فيعرفه بقوله : «استنباط فكري متطور من نقل المحسوسات إلى المعقولات بدلالة العلامة الظاهرة عن المعنى المقصود إلى المعقولات التي أشار إليها ؛ وهي تلك العلامات أو هي المعاني المقصودة والمفهومة بالعقل والتي تتغير بتغير قصد المتكلم »[3]، حيث نلاحظ أنه خالف بذلك الكثيرين أمثال : الأشموني وابن مضاء القرطبي وإبراهيم مصطفى، وبالتالي معنى العامل عند الخالدي يتحدد في ثلاث عناصر رئيسية :

- ✓ **العامل:** هو المعاني المختلفة؛ وهذا من خلال تحليله نصوص المبرد، الفراء وابن الشقير (المحلى).
- ✓ **العامل:** هو المتكلم الذي يجري العلامة المعبرة عن المعنى الذي يقصده على أخر اللفظ ويعنى تعدد العلامات إذا قصد معنى آخر.

---

[1]– كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق ، ص 133–131.

[2]–المرجع نفسه، ص 143.

[3]– المرجع نفسه، ص 423.

- ✓ **العامل:** طريقة بناء الكلام بوضع الألفاظ بعضها مع بعض؛ الوضع الذي يقتضيه المعنى المقصود المعبر عنه بالعلامة المناسبة.

أماّ من حيث وظيفته فيقسمه الخالدي إلى:

- ➢ **عوامل رئيسية:** وهي المكونة للجملة.
- ➢ **عوامل مساعدة:** وهي التي تؤدي وظائف عاملية من خلال الحروف والأدوات العاملة[1].

- **الإعراب:**

يرى الدكتور كريم ناصح الخالدي أنّ معنى الحرفي نظر سيبويه وكلامه في تحديد معنى الجر صريح :«لا يخرج عن الإضافة سواء أكان الجر بالحرف أم كان بإضافة اسم إلى اسم آخر» [2]، ويبدوا جليا من خلال هذا الرأي، أنّ «الجر ليس المراد به حرف الجر، بل المراد منه أثر العامل، فمنها الحروف التي تعمل الجر في الأسماء ومنها ما يكون اسما جارا كذلك»[3]، كما أنّ بعضا من الدارسين المحدثين بيّن أسباب حالة الجر التي تقتصر – أساسا– على قسم من أقسام الكلم العربي، والمتمثلة في الاسماء؛ فالحالة الإعرابية – الجر–تخص الأسماء دون الأفعال، سواء أكان ذلك بالحركات أم بالحرف[4].

3- مناهج التبويب والتأليف النحوي:

يرى الخالدي أنّ المناهج النحوية القديمة قد تباينت بين ما هو «منهج فطري، وتعليمي، وعقلي» [5]، ذلك أنّ «حركة التأليف في العلوم الإسلامية كانت تتبع المناهج حسب كل مادة، كما أنّ القاعدة النّحوية في الدراسة الوصفية، ليست معيارية، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية؛ فالفرق بين المنهج الفطري الذي درس به سيبويه

---

(1) – كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق، ص 428.

(2) – كريم ناصح الخالدي، نظرية المعنى، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص229.

(3) –أحمد تاوليليت، العلامة النحوية بين الشكل والوظيفة دراسة تحليلية نقدية في مقولات الكلم العربي، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، تخصص علوم اللسان العربي، كلية الأدب واللغات، جامعة بسكرة، 2018، ص202.

(4)– ينظر: المرجع نفسه، ص202.

(5)– ينظر، كريم ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص12.

وشيوخه، ومنهج الوصف الحديث هو ليس فرقا كبيرا وإنما فرق ثانوي لا يؤثر على طبيعة المنهج سواء عند سيبويه أو المحدثين» [1].

فلم يكتمل التبويب إلّا مع ابن السّراج (316 هـ) يقول في ذلك: «دمج فكرة التقسيم الثلاثي مع فكرة العامل، واكتمل الباب الرابع مع الزمخشري في باب ما يشترك بين الأسماء والأفعال» [2]، أماّ في مناهج التأليف النّحوي؛ فيقترح الخالدي وضع مناهج تبويبية حسب مجموعات من الكتب فحسبه أنّ موضوع مناهج التبويب لم يحظ بدراسة متكاملة؛ فإمّا قد تكون جزئية أو خاصة، مما دفعه لإعادة تقسيم الكتب النحوية إلى مجموعات تجمعها خصائص مشتركة في أسس التبويب وتفترق في خصائص ثانوية، حيث قسم خمس مجموعات وفق الترتيب الآتي:

أولا: المجموعات [3]

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة	المجموعة الخامسة
الكتاب لسيبويه ت (180هـ)	الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ت (316هـ)	المفصل لمحمود بن عمر الزمخشري ت (538هـ)	المقرب لأبي حسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت(599هـ)	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وشروحه
مقدمة في النحو خلف بن حيان الأحمر ت (180هـ)	الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي (377 هـ)	الكافية لا بن الحاجب ت (646هـ)	ارتشاف الضرب من لسان العرب لأثير الدين أبي حيان الأندلسي ت (754هـ)	الكافية الشافية لابن مالك وشروحها
الجمل لأبي القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي ت (337هـ)	اللّمع في العربية لأبي فتح بن جني ت (392هـ)		غاية الإحسان في علم اللسان لأبي حيان أيضا	لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد لن محمد الإسفراييني ت (648هـ)

[1] – ينظر: كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق ، ص 138.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 138.

[3]– ينظر: المرجع نفسه ، ص236.235.

التفاحة في النحو لابن جعفر النحاس ت (338هـ)	أسرار العربية لا بي بركات الانباري ت (577هـ)	/	اللّمحة البدرية لابي حيان ايضا	قطر الندى وشرحه لابن هشام الانصاري
العامل المائة لعبد القاهر الجرجاني ت (471 هـ)			الموفور من شرح ابن عصفور ل لأبي حيان	شذور الذهب وشرحه لابن هشام

أمّا عن خصائص هاته المجموعات فيرى الخالدي كالآتي:

المجموعة الأولى : تشترك كتبها في العامل فقط وتختلف في طريقة التبويب [1]، بينما **المجموعة الثانية:** فهي مرحلة متطورة من مراحل التأليف النحوي، و إن كانت لا تتطابق في الخصائص التنظيمية ومناهج تبويبها، إلاّ أن الخصائص مشتركة فيها، بمنهج متقارب في التبويب من حيث الأسس المعتمدة في تأليفها من تقسيم الكلمة على اسم وفعل وحرف وكلمة الإعراب والبناء و المعمولات و العلاقة بين الموضوعات النحوية والصرفية الصوتية واللّغوية و الأفراد والتركيب، وفي **المجموعة الثالثة** : يوازن فيها الخالدي بين كتب "ابن السّراج" و"الزمخشري" ؛ حيث أكمل الزمخشري المشترك بين الأسماء والأفعال ؛ وهو ما توقف عنده ابن السّراج. أما **المجموعة الرابعة:** فلا يرى فيها مقومات متجانسة، لوجود أكثر من أوجه اختلاف بين كتب المجموعة الواحدة باعتبار وجود أكثر من أساس مشترك وخصائص متشابهة بين هاته الكتب، أمّا **المجموعة الخامسة** فيرى د. كريم ناصح الخالدي أنّ أُسسها مألوفة ولا تختلف عن كتاب ابن السّراج [2].

4- **التركيب ونظرية التلازم:** اجتهد الخالدي في باب الجملة اجتهادا لا يمكن إنكاره وخير دليل كتابه:" **نظرات في الجملة العربية** "، لاجتهادات النحويين القدماء ولا للمحدثين

---

[1] – ينظر: كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق ، ص236-237.

[2]– ينظر: المرجع نفسه ، ص236.

هدفه الوصول إلى نتائج أفضل بوضع بصمة معاصرة ونظرية متجددة تفيد الدّرس اللغوي [1].

حيث يرى الخالدي أنّ أول من اعتنى بالجملة عناية واضحة وخصص لها جزءا مهما من كتابه هو "أبو بكر بن السراج "ت (316 هـ) لتوسعه في مباحثها، وفي ضوء هذا الفهم توصَّل د. كريم الخالدي إلى وصف الجملة العربية وصفا جديدا، بحيث «أنّ معنى الجملة قد يتُّم بالمسند والمسند إليه وحدهما، أو بأحد الركنين من غير احتياج إلى الركن الثاني، أو أنّ المعنى لا يتم إلاّ بذكر الفضلة المتتمة للمعنى وهذا ما أكده النحاة قديما وحديثا»[2]. أمّا في أقسام الجملة نجد أنّ النحاة؛ قسموا الجملة على قسمين وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، وزاد بعضهم الجملة الشرطية، والجملة الظرفية؛ حيث يقول : «ما نسميه الجمل الفعلية والجمل الاسمية، وهذا التقسيم الأخير هو الذي حظي باهتمام النحاة فدرسوا الجملة على هذا الأساس غير أنهم لم يهتموا بالمعاني المتحصلة منه وإنمّا اهتموا بالعامل في المبتدأ وهو الاسم»[3]، كما ذهب د. كريم الخالدي إلى أن الجملة الشرطية، والجملة الظرفية قسمان قائمان برأسهما، منتقدا التقسيم الشكلي للجملة ؛ لما له من أثر سلبي – حسب رأيه– في تضييق مجال البحث في الجملة[4] .

- **التلازم** : دعا الخالدي إلى إخراج النحو العربي من سيطرة نظرية التلازم ومعالجة الموضوعات النحوية بما يتفق وروح اللغة العربية[5]؛ حيث ميز د. الخالدي بين فكرة الإسناد والتلازم القائمة بين المسند والمسند إليه، وبين هذه التراكيب المتلازمة، بأنّ الفرق بينهما هو تمام المعنى، فالإسناد بين المسند والمسند إليه في نحو: " سافر زيٌد، أو زيٌد مسافر" شرطه "تمام المعنى" يحسن السكوت عليه، أما التراكيب الأخرى

---

[1]– ينظر: كريم ناصح الخالدي، نظرات في الجملة العربية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 18.

[2] – المرجع نفسه، ص41.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 309–310.

[4] – ينظر: شيماء رشيد محمد زنكة، نظرات معاصرة في النحو العربي للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي الجملة العربية أنموذجا، ص101.

[5]–ينظر: المرجع نفسه، ص 4.

نحو(سافر زيدٍ) فوصفها د. كريم بأنَّها تراكيب ناقصة المعنى لأنه لا يحسن السكوت عليها وذلك بقوله: «وفي هذه ينحاز الإسناد في هاتين الجملتين بكونه إسنادا، ويفيد فائدة يحسن السكوت عليها، أما الإسناد في التراكيب الأخرى فهو إسناد ناقص يفيد فائدة لا يحسن السكوت عليها»[1].

كما خالف الخالدي القرائن التي وضعها تمام حسان، حيث يقول وهي « ليست قرائن، كالإسناد والتخصيص، والنسبية، والتبعية، والخالفة والعلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والكلمة فما هي إلا علامة مصاحبة لتعيين معنى من المعاني، أو أنها معينة في الحكم على أحد الوجوه الإعرابية»[2].

5- ظاهرة الحذف والبديل المعنوي : نظر الخالدي للحذف نظرة معنوية «فوجد أنّ الأمر مختلفا عمَّا ذهبوا إليه من وجود ما أسموه محذوفا» [3]، حيث طالب بوصف اللّغة كما هي دون تقدير أو تأويل وإنّما « الأخذ بتلك القرائن والموحيات والمقام للوصول إلى المعنى المراد» [4]، حيث يرى أنّ الحذف لم يطل النحو فقط بل البلاغة أيضا ؛ فيقول «بوجود محذوف ظل سائدا نحوا وبلاغة فيما عرضوه من قضايا الحذف في المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات الفعل أو الجملة الشرطية أو القسمية أو أركان كل منهما وفي الكناية والاستعارة وغيرها من مباحث البلاغة » [5]، أما «الحذف عند المحدثين أمثال إبراهيم مصطفى... فيراه مطابق للنحو التحويلي، وحسبه أنه طرح بال لا جدة فيه » [6] . يقول خليل عمايرة في هذا الشأن " فإنّ النحو التحويلي مشابه

---

[1]-شيماء رشيد محمد زنكة، المرجع السابق، ص 5.

[2]-كريم ناصح الخالدي، الفكر النحويّ بين فهم النصّ القراني وتأثير سلطة العقل، ص 171.

[3]-كريم ناصح الخالدي، البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، ص9.

[4] - المرجع نفسه، ص 9.

[5]- المرجع نفسه، ص 11.

[6]-ينظر: خليل أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية في ضوء المناهج المعاصرة، ص 220-227 .

للحذف "REDUCTION «عند العرب، وبالتالي الحذف أو الإبدال عملة واحدة»[1]، أما بدائل الحذف التي جاء به الخالدي فهي كالآتي :

1- **إيحاء العلامات والألفاظ بالمعنى:** يرى الخالدي أن النّحو العربي قائم على هذه «الإشارات والعلامات التي تكون الجملة وتحيط بها وتخصّص دلالتها سواء في بنية الجملة أم في بنية العلامة "[2] بحيث ركز الخالدي على الموحيات بطريقة متسلسلة ضمن ثلاث قواعد:

- ✓ **إيحاء بالمعنى المقصود:** ويقصد بها السياق الاسمي والسياق الفعلي مثل (الجملة الإعرابية، القراءات، الحركات الصرفية، القراءات القرآنية) التي تلحق ببنية الكلمة أي استلهام المعنى بإيحاء العلامة» [3].
- ✓ **إيحاء الحروف بالمعاني المقصودة:** يقصد بها حروف المعاني حيث وضّح هنا الخالدي انه لو تمسك سيبويه وغيره بهذا المبدأ؛ لما أخلطوا بين نمط فيه إيجاز تعبر عنه الحروف والعلامات ونمط يذكر كاملا وكل منهما يؤدي إلى المعنى.
- ✓ **إيحاء الأسماء والأفعال بالمعنى:** ويقصد بها الألفاظ الموحية بمعاني الجملة الاسمية أو الفعلية.

2- **إيحاء المعنى بالمعنى الآخر:** اتّخذ الخالدي – الجرجاني- أنموذجا في هذا الشأن، ولعل أهم الشعب التي ترتبط بالحذف هي (الإيحاء المعنوي في النظم، الإيحاء بالتقابل الدلالي، الإيحاء بالمعنى المعاكس الإيحاء بالمعنى في حكاية القول، الأساليب(استفهام، أمر، دعاء القسم...)، الالتفات إيحاء الفعل والقول) [4].

3- الإيحاء بالجوابات : هو البحث عن القدرات الإيحائية في التعبير الموجبة للاستغناء عن أركان – يظن الباحثون أنها محذوفة – بحيث يرى أن الاستغناء عنها نمط تعبيري

---

[1]- ينظر: خليل أحمد عمايرة، المرجع السابق، ص 220-227.

[2]- ينظر: كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق، ص28.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص48.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص 71.

مغاير لنمط الجملة التي تُذكر فيها الأركان كاملة، و يتفرع هدا القسم إلى ثلاثة أركان؛ هي أهم ما يميز هذا الأسلوب وهي: الإيحاء بجواب الشرط، اجتماع شرطين في جملة واحدة اجتماع الشرط والقسم و الاستفهام و الإيحاء لمعنى الجواب في ضوء القرائن.

4- **الإيحاء بالمعنى في ضوء المقام والسياق** : سعيا لإدراك المعنى في ضوء السياق والمقام، ركّز الخالدي على نظرية التلقي لتسخيرها في فهم إيحاءات المقام والسياق بالمعنى المقصود، من خلال أنواع الأسلوب، وما يكون عليه الخبر من أحوال، وما يكون عليه الإنشاء، وما يندرج تحت كل منهما من طرائق تعبيرية للمخاطب والمتكلم[1].

3- **المعنى:**

درس د. كريم ناصح الخالدي المعنى في ضوء الفكر النحو العربي إذ يرى أن العرب القدامى؛ كانوا أكثر غورا في المعاني من اللّسانيين الغربيين، وأكثر تشعبا في المسالك الحاملة للمعنى، فهم رواد في هذا الميدان لكون اللّغة العربية لها القدرة على التعبير عن المعاني الدقيقة المتشعبة ما أثار الأفكار والنظريات الخاصة بالمعنى باتساع.

كما أنه سعى إلى إبراز أثر المعنى في الصناعة النحوية، متتبعا في ذلك المنهج التحليلي، حيث توصل في كتابه " نظرية المعنى " أنّ للمعنى ثلاثة أنواع في اللغة العربية و هي كالاتي :

- ✓ **المعنى الذي يرتبط بالكلمة أصالة:** أي ما وضع لّلفظ في الأصل ويصطلح عليه بالمعنى الحقيقي.
- ✓ **المعنى الذي يستجد للّفظ بالاستعمال والتّولد اللّغوي:** إذ تتولد للّفظ معانٍ أخرى غير المعنى الذي وضع له في الأصل وهو ما يختص بدراسته علم البيان.
- ✓ **المعنى الوظيفي:** وهو المعنى الذي ينشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد أو الإضافة [2].

---

[1]- ينظر : كريم ناصح الخالدي، المرجع السابق، ص152.

[2]- ينظر: كريم ناصح الخالدي، نظرية المعنى، ص 12.

2-ملاحظات حول محاولة " د. كريم ناصح الخالدي":

وبما أننا قد عرجنا إلى الظّواهر النّحوية التي تطرق لها "**د. كريم ناصح الخالدي**" بالبحث والدراسة، سنحاول أن نقدم بعض الملاحظات التي قمنا بتسجيلها، لكن هذه الملاحظات لا تقلل من منزلة العمل الذي أنجزه " **د. كريم ناصح الخالدي** " بل عكس ذلك. فقد توصَّل د .**كريم ناصح الخالدي** إلى عدد من الآراء التي تعدُّ من الآراء الجديدة في الدراسة النحوية تزاد على التراث النحوي وما زيد عليها من أفكار جديدة منيرة للفكر النحوي، من شأنها إبراز النحو العربي في صورة بعيدة كل البعد عن التأويل والفلسفة، مستهديا بالدلالة، ونظرية المعنى في دراسته للموضوعات النحوية، ومراجعته للدرس النحوي، مطلقا عدداً من الدعوات الجديدة يمكن أن تصنف ضمن التيسير النحوي.

ويمكن حصر هذه الملاحظات في مجموعة من النقاط على النحو التالي:

من خلال قرائتنا لعناوين المؤلفات التي بحثنا فيها فإنها تقسّم على قسمين؛ قسم يدرس النحو العربي مثل "أصالة النحو العربي" وبعض فصول كتاب " النحو العربي بين فهم النص القراني وتأثير سلطة العقل " فدرس النحو العربي نشأةً وتكويناً، كما تطرق إلى أنظمة النحو العربي وفق تعاقب تاريخي لأمة العرب، وقسم يدرس الظواهر النحوية لدى القدامى والمحدثين من مسائل المباني وصولا الى علم المعاني. ثم عرض وجهة نظره وجديده في ذلك.

أما القسم الذي يدرس النحو العربي فنلحظ صورة اجمالية عن مجال الدراسة وحدودها وما ستؤول إليه؛ فالسبب في تأليف الخالدي للكتب هو بعد نقدي في حقيقة الأمر وتفحص للتراث النحوي العربي وبالتالي محاولة تأصيل النحو إلى الوجهة التي يزعم أنها منه ومن طبيعته. إضافة الى طرح أعمال النحاة ومناقشة أحكامهم التي أقاموها على أساس فكرة العامل فتميزت بعمق البحث، وسهولة الترتيب واستخلاص أهم العناصر والآراء التي تصلح لدارسته النحوية، وكان مصدر انطلاقه للبحث هو" الكتاب " لـ "سيبويه" وكذلك على مراجع

عديدة في التاريخ اللغوي للعربية لباحثين لغويين معروفين قديما حديثا أمثال شوقي ضيف وغيره.

أمّا عن **منهج الخالدي** على الرغم من محاولات التجديد إلاّ أنها لم تخرج عن المعياري فالمنهج الوصفي العربي، إن صح هذا المصطلح كما يقول حلمي خليل «لابد أن ينتهي إلى قاعدة عامة، تبنى عليها نتائج الاستقراء للمادة اللّغوية ولا يمكن أن تحمل النتائج على كونها نتائج معيارية. فمنتهى الدراسة الوصفية العربية، إذن، هو وضع قاعدة للمادة المستقرأة. ومن هنا نستطيع القول، أن المعيارية عند المخزومي نتيجة نهائية للمادة الموصوفة».[1]

أمّا في **حقيقة الأصول المرجعية للنحو العربي وخلفيته،** فإن الدكتور الخالدي يدافع بشدة عن أصالة النحو العربي، كما قسّم مراحل نشأة النحو الى ثلاث توافقا لثلاث أعمدة في النحو وهم: أبو الاسود الدؤولي، أبو عمرو ابن العلاء، والخليل ابن أحمد الفراهيدي. فلا يخفى على هاته الدراسة سيطرة المعيارية والهدف التعليمي على فكر المؤلف وطرح تصور النحو الذي تم بين الموضوعية والذاتية من جهة، وبين القديم والحديث من جهة أخرى، ففي مسألة الجزم بأن النحو العربي عربيا خالصا، وأن تطوره ما هو إلا اكتمال حضاري عربي بعيد عن أي تأثر بالأمم الأخرى، وهو رأي استنتجه الدكتور الخالدي بعد اجتهاد طويل وتنقيب في عديد من البحوث و آراء كبار المؤرخين، و لعلنا نلاحظ من هنا أنّ هذا الطرح تخللته عديد الآراء ودونته مراجع كثيرة في النحو العربي وأنّ فصل القول فيه لا يعدو أن يتجاوز المحاولة نظرا لابتعاد هاته الجزئية عن دراسة اللغة بذاتها ولذاتها. فغلبة المنهج التاريخي المقارن أكثر من سواه.

أما عن وجود عديد الآراء التي استشهد بها الدكتور الخالدي الموجودة في التراث النحوي والتي تم تكرارها وتداولها في عديد الكتب النحوية العربية في حين استشهد بأقوال

---

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص70.

المحدثين إبان طرحه ومعالجته للمسائل ومن هنا كان شرحه مستعينا بأمثلة توضيحية ذات طابع نحوي تراثي أي إعادة الدرس النحوي بلغة حداثية، من ناحية طرح آراء القائلين بأصالة النحو العربي، حيث لم يغفل عن آراء المحدثين ودراستهم بصورة فياضة ومناقشة أهمها.

إلاّ أننا نلمس في رأي الدكتور الخالدي إلغاء لأراء المحدثين واجتهاداتهم في مسألة نشوء علم النحو وتأثره بالأمم الأخرى واتهامهم بالتأثر بالمنهج الوصفي الغربي وبالتالي تأثرهم بالمستشرقين؛ وللمستشرقين أسباب ذو مرجعية عقائدية حسبه، ومن هنا نلحظ تحيز للنسب العربي من جهة وعدم تخلص الدرس اللساني العربي من العوامل الإيديولوجية والقبلية، بيد أنّ اللسانيات تشجع على التلاحم المعرفي اللغوي بين أصناف البشر.

قسم الخالدي **أنظمة النحو العربي** الى نظامين نظام نحوي قرآني ونظام نحوي موروث؛ فنشأة اللغة العربية عقائدية محضة وبالتالي تطورت حسبه بنظام قراني فكانت العقيدة محفز للبحوث اللّغوية ولا نستطيع هنا انكار هذا المحفز، فهو عامل يتشارك مع الحضارات الأخرى مثل دراسة النحوي الهندي " بانيني" حول السنسكريتية والتي كان منشأها أيضا دراسة الكتاب المقدس "الفيدا" من جهة.

أما **النظام الموروث** فهو حسب د. كريم ناصح الخالدي كل ما ينزوي تحت نظرية العامل أو المعاني التي يود المتكلم إيصالها ثم تتبع النحاة للظواهر اللغوية والنحوية، وكما هو معلوم من رفض للتعدد الزمكاني من قبل المحدثين اللغويين والنحاة للمنهج الحديث في رصد الظواهر اللّغوية و المنهج الوصفي الحديث يرى أن لا تشمل الظاهرة اللغوية كلّ هذه الفترة الزمنية التي قعّد لها النحاة الأوائل منذ منتصف القرن الثاني قبل الإسلام إلى أواخر القرن الرابع بعد الإسلام في البادية، ومنتصف القرن الثاني قبل الإسلام إلى منتصف القرن الثاني بعده في الحواضر العربية. هذا هو اجتهاد علمائنا القدامى لقد اعتقدوا أن هذه الفترة الزمانية هي الفترة الخالصة للغة حيث لم يكن الاختلاط قد تمّ بين العرب الخلّص وغيرهم من الأمم، وان كان قد حدث اختلاط فهو اختلاط عامّ، ولا يشمل جميع البيئات، ويمكن تدارك ما يحدث فيه من شوائب الاختلاط. قد لا يرتضي المحدثون طول تلك الفترة

الزمانية، ويرون أن هذه الفترة كان يمكن أن تدرس على فترات تاريخية متعاقبة ليرى أثر التطوّر التاريخي لتلك الفترة، ويتتبع هذه الظواهر عصراً وراء عصر، وذلك ما يفعله المنهج التاريخي (التعاقبي) في العصر الحديث، وتثبت هذه الدراسة نوع التطوّر إن كان دلالياً وذلك إذا تتبع تطوّر المعنى، أو بنيويّاً إذا تتبع تطوّر المبنى. وبالتالي هناك تعارضين أما **الأول:** بين الأنظمة التي وضعها الخالدي وبين ما ينصه المنهج الوصفي الأوربي وأما **الثاني:** إذا وجدنا في ماضي اللغة العربية تغيير وأنظمة متعددة ودراسات كانت في حد ذاتها تتطور شيئا فشيئا الى ان توقفت، فكيف للدكتور الخالدي نبذ محاولات المحدثين وهي في صميم اللّغة العربية؟ كما لنا هنا وقفة تأمل وتساؤل: إذا كان تأسيس النحو العربي قد تم على ثلاث مراحل فكيف يتم تقسيم نظام اللغة العربية الى نظامين فقط؟ اليس من الجدير ان تكون لكل مرحلة نظام ثم إنّ تقسيم الدكتور الخالدي لمراحل استنباط القواعد والقوانين إلى خمسة مراحل يقودنا الى تساؤل آخر كيف يجمل الدكتور الخالدي مراحل وضع النحو في ثلاث مراحل من جهة وتتفاوت مراحل استنباط وضع أسس القواعد النحوية من جهة أخرى؟ ألم يكن من المعقول أن يكون تقسيم مراحل النحو العربي الى ثلاث مراحل وفق ثلاثة أنظمة واستنادا على ثلاثة مراحل تقعيد؟

وفي **تقسيم الكلم** فلقد أيد الخالدي القدامى في تقسيمهم الكلم إلى " اسم وفعل وحرف " من جهة ورفض تقسيمات المحدثين امثال إبراهيم أنيس ونموذجه الرباعي وتقسيم – تمام حسان – السباعي، وحجته في هذا هو " تأثر المحدثين بالغربيين" .

ينبغي علينا أن نشير إلى نقطتين رئيسيتين وهما:

الأولى: أن اللغة العربية رغم المحاولات العديدة من قبل الباحثين اللغويين فإنها لم تتجاوز نظرية التأثير والتأثر سواء في مصادر نشأتها أو في أهم مسائلها –العامل–فالقول الشائع بتأثر نحو العربية بالنحو اليوناني طرح قديم، وتأثر اللغة العربية بالنحو الأوروبي طرح حديث، وهذا كفيل في إثارة صراعات فكرية أكثر بين المجتهدين والباحثين اللّغويين

العرب من جهة ويبقي اللّغة العربية في حالة غير مستقرة من جهة أخرى، كما يبعد الدرس اللغوي عن غير نطاقه.

والثاني :إنّ أبعاد الدّرس النّحوي أو تطوير الدراسات النحوية هي منتهى المتخصصين وبالتالي تحقيق فوائد تعزز فهم المتعلم للنحو العربي وتطور فكره وما اجتهادات اللّغويين المحدثين تعتبر نتيجة انفتاحهم عن العلوم ورغبتهم في نزع التكلف عن النحو العربي وتيسيره مقارنة بالنماذج اللّغوية الاخرى كالفرنسية والانجليزية نظرا لتداولها في العالم، في حين لا تستعمل الفصحى العربية –بصورة واقعية – بقدر اللّهجة وهو أمر مختلف جوهرا و مضمونا عن النماذج التي حاول المحدثون تجسيدها .

وبالتالي تعتبر محاولات المحدثين إمداد للمنجز اللّغوي العربي بطابع حضاري تجاوزوا الأطر التقليدية في الحفظ والتكرار ووجدوا الطريق للتوافق بين اللسانيات الغربية المعاصرة والموروث العربي خير سبيل ليكون ذلك منطلقا للتجديد والابداع في بناء فكر لساني متطور.

وفيما يخص **التركيب** فقد أجاد في وصفها، وما تميَّز عن غيره من النحويين قدماء ومحدثين، أنَّه ميَّز بين نوعين من التراكيب: وهي التراكيب التامة التي يحسن السكوت عليها، والتي تسمى بالجملة، والتراكيب التي لا تعدِّ جملة، وهي التي تعدُّ كالكلمة؛ لأنها لا يمكن أن يحسن السكوت عليها وتتمُّ الفائدة للمخاطب، لكن ومع إنكاره لنظرية التلازم ألغى بذلك أبواب عدة في النحو من بينها الحذف ولقد غالى في ذلك رغم وجود بدائل جديدة إلا اننا لا نستطيع الغاء الحذف جملة وتفصيلا من النحو العربي.

أما في مسألة **الإعراب والعامل** فنجد ترجيحات الدكتور الخالدي مؤشرا كافيا لنقده نظرة القدماء –للعامل –المؤثر الذي يجلب أثرا في الإعراب وقد أخذ عدد من المعاصرين هذا الفهم وذهب آخرون إلى أنّه المكوّن للجملة المؤثر في بنائها. في حين دحض الدكتور الخالدي نظرية العامل في كثير من كتبه وحسبه العامل وسيلة تعليمية تعتمد العلة لإيضاح التغييرات في الإعراب. أما الإعراب حسبه فهو مبنيّ على المعنى، والإعراب له معانيه وله الدلائل المعبّرة عن تلك المعاني من خلال الكشف عن الحالة الإعرابيّة.

أما في **مناهج التأليف والتبويب النحوي** تميز الدكتور الخالدي بإعادة دراسته لمجموعة مؤلفات نحوية ضخمة، متفحصا تبويبهم لأبواب النحو وفهم مناهجهم، حيث توصل الى أنه الفرق بين المنهج الفطري الذي درس به سيبويه وشيوخه ومنهج الوصف الحديث هو ليس فرقا كبيرا وإنما فرق ثانوي لا يؤثر على طبيعة المنهج سواء عند سيبويه أو المحدثين. فحاول إثبات المنهجية عند العرب في ذلك الزمان كما وحّد الأسس التي بني عليها التأليف النحوي وقسم التآليف النحوية إلى مجاميع بحسب اعتمادها واحدا أو أكثر من الأسس اضافة الى عرضه أهمّ المناهج المتبعة في ذلك الزمان بحسب رؤيته وخصائص أساليبهم في التأليف في ضوء مناهجهم المتبعة.

الخاتمة

لَقَدْ خَلُصَ البحث في هذا الموضوع، إلى نتائج متعدّدة ومختلفة بحسب القضايا التي يتضمنها؛ ولعل أهمها نذكرها كالآتي:

1- إنّ من بين الانتقادات التي وجهها المحدثون إلى النحو العربي التراثي هيارتباط النحو العربي بالمنطق الأرسطي ومعياريه النحو العربي، فهذا الذي جعله بعيدا عن العلمية التي تسعى إليها الدراسات الحديثة.

2- إنّ قصور النظرية النحوية العربية القديمة واتّصافها بالتعقيد هوما تطلب البحث عن البديل والدعوة إلى التيسير.

3- مسألة التبويب للمادة النحوية مازالت مبتغى يلوح في أفق الدارسين قديما وحديثا، حيث أثرت هاته المسألة في الدّرس النحوي ابتداء بنظريات النحو العربي وانتهاء بمحاولات التيسير القديمة الحديثة، ودعوا إلى إلغاء نظرية العامل وتجديد القواعد النحوية، وإعادة النظر فيما التبس منها.

4- بعد استقصاء محاولات الدارسين المحدثين العرب في دراسة الظواهر النحوية للغة العربية توصلنا إلى أنها ظلت حبيسة للّغة القديمة؛ أي إنهم لم يخرجوا عن النصوص التراثية القديمة بل ظلوا ينغمسون فيها.

5- انقسم المحدثون في تقسيماتهم لأبواب الكلم بين مؤيد ورافض وبالتالي دعوتهم نحو تغيير جذري لأبواب النحو العربي وموضوعاته لدى طائفة من الباحثين المحدثين.

6- جاءت اجتهادات إبراهيم مصطفى في علم النحو في شكل انتقادات لتهافت النّحاة واضطرابهم في تحليل العديد من الظواهر اللغوية، مما جعل درسهم للسان العربي ولقواعده المعيارية غير متسق ،تتولد فيه الاختلافات والنقاشات العقيمة التي لا يمكن أن نتوصل إلى موقف مقنع ، يساعد على التمكن الفعلي من أساليب البيان ووسائله.

7- يعتبر إبراهيم أنيس من أبرز اللّغويين في العصر الحديث الذين تكلموا عن تقسيم الكلم العربي، حيث أشار إلى أنّ القدماء في هذا الموضوع اضطربوا في تفسير المراد لكل من هذه الأقسام، لأنهم في رأيه حذوا حذو فلاسفة اليونان وأهل المنطق فسعى

جاهدا نحو التغيير الشامل للنحو العربي، ودعا على إعادة النظر في كثير من موضوعاته.

8- أكمل مهدي المخزومي مسيرة إبراهيم مصطفى ، حيث قام بتعديلات من منظور آخر لبعض الظواهر النحوية، وانتقد أغلب مواد النحو العربي.

9- يعتبر تمام حسان من الدارسين المحدثين الذين أعادوا وصف النظام النحوي وفق ثنائية (المعنى /المبنى) فتوصل بذلك إلى التقسيم السباعي للكلم، كما أنه حاول إلغاء أهم نظرية في النحو – العامل–وقدم البديل بما سماه نظرية تظافر القرائن.

10- تميزت دراسات الخالدي بطابع من التجديد والتقليد في آن واحد؛ حيث توصل إلى أنّ النحو العربي نما وفق ثلاث مراحل نقيا بعيدا عن أي تحريفات وفق نظامين نظام نحو عربي قرآني ونظام نحو عربي موروث.

11- عدَّ الخالدي مراحل وضع واستنباط القوانين النحوية للّغة العربية الى أربع مراحل: مرحلة تأسيسية، مرحلة انطلاق،مرحلة كشف، ومرحلة نظر كلي.

12- توافق الخالدي مع تقسيمات النحاة القدامى للكلم العربي، في حين رفض تقسيمات المحدثين الآخرين كالتقسيمات السباعية لتمام حسان. أما عن نظرية العامل فنظر إليها على أنها المعنى وفي ضوء قدرة المعاني النحوية على توجيه دلالة الكلام ووضع الألفاظ في مواضعها يكون الإعراب.

13- أما في المناهج؛ فيرى أنّ المناهج النحوية القديمة قد تباينت بين ما هو" منهج فطري،وتعليمي،وعقلي،وأن أنسب من تمكن من وضع منهج أقرب إلى الدّقة هو " ابن السراج " حيث انطلق الخالدي من دراسات ابن السراج في محاولة إعادة وضع أسس بنى عليها تقسيمات مناهج النّحويين،وهي أسس مستنبطة من قراءة جادة في مناهجهم وهو مالا يوجد عند اللّغويين المحدثين السابق ذكرهم.

14- اقترح الخالدي وصفا جديدا للجملة منطلقا في رؤيته من أنّ أنجع من درسها هو "ابو بكر بن السراج "يتجسد في أنه بالإمكان التركيب بالاستغناء عن أحد ركنيها.

فيكون للتركيب أنواع أخرى، كما يرى أن الجملة الشرطية والندائية،جمل تخرج عن التقسيمات المعتادة وأنها قائمة بذاتها، أما في التلازم فدعا إلى تحرير النحو من قيود نظرية التلازم في الجملة.

15- دعا الدكتور الخالدي إلى تحرير النحو العربي من وهم الحذف والتقدير، فدعا من خلال الحذف إلى تبني نظرية الأنماط للوصول إلى فهم جديد لظاهرة الحذف فالكلام، لا يكون على نمط واحد بل على أنماط كثيرة وكل نمط له دواعي نظمه ومقامه ودلالته. بإيجاد بديل آخر عنها من خلال الموحيات الى المعنى في ثلاث: إيحاء العلامات والألفاظ بالمعنى وإيحاء بالجوابات والإيحاء بالمعنى في ضوء المقام والسياق.

16- يرى الخالدي أن المسائل التي أبدع فيها النحويون هي القضايا التي نظروا إليها من جانب المعنى وفسروها في ضوء المعنى ودلالة القرائن والإشارات،أمّا الأمور التي أخفقوا فيها فهي خضوعهم لنظرية العامل التي جرتهم إلى إعراب الجمل ونظرية التلازم وبالتالي إلى الحذف والتأويل.

17- أمّا في المعنى؛ فان المتأمل في النحو العربي يجد اختلافا واضحا لمفهوم المعنى بين النحويين من جهة وبين البلاغيين من جهة أخرى، وكما هو وارد عند المحدثين من زاوية تختلف عن نظرة القدماء للمعنى معيارا وتشكلا، فكل اتجاه ينظر للمعنى من منظوره الخاص فيعطيه مفهوم وأقسام استخدامات متعددة.

18- تنوع المعنى عند الجرجاني إلى: معنى معجمي، معنى نحوي،معنى دلالي،أمّا عند المحدثين فكان المبنى/المعنى معيار لبناء نظريات تجدد النحو. إلا أننا نلاحظ تقارب بين أنواع المعنى عند الجرجاني وعند الخالدي إذ اعتبر أنّ للمعنى أنواعا ثلاث وهي: معنى مرتب بكلمة ومعنى مستجد ومعنى وظيفي، وهو ما يقابله بالمعنى المعجمي معنى نحوي ومعنى دلالي عند الجرجاني أمّا في المعنى المعجمي بحيث للمعنى أصالة كما ورد في المعاجم، أمّا الثاني: فهو تطابق المعنى النحوي مع المعنى

المستجد، وأما النوع الثالث فيطابق المعنى الوظيفي عند الخالدي وهو المعنى الدلالي.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المصحف الشريف**

❖ **المصادر والمراجع:**

أولا-العربية:

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر،ط6 ،1978.

2- إبراهيم أنيس وآخرون،المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية،ط1، القاهرة، مصر،2004.

3- إبراهيم مصطفى،إحياء النحو، مؤسسة هنداوي،القاهرة،مصر، 2014.

4- أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج3، دمشق، سوريا، د /ط ،1979.

- أحمد مختار عمر:

5- علم الدلالة،عالم الكتب،القاهرة، مصر،د/ط، 2009.

6- معجم اللغة العربية المعاصرة،عالم الكتب،ج3، القاهرة، مصر،د/ت.

7- ابن الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، د /ط ،1971.

8- أنطوان الدحداح، موسوعة الدحداح في علم العربية، مكتبة لبنان ناشرون،لبنان، ط1،1993.

9- أنور الجندي، الفصحى لغة القران، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان ،1982.

10- أبو بقاء أيوب بن موسى الكفوي، الكليات، تح: عدنان درويش. محمد المصري، مؤسسة الرسالة،بيروت،لبنان، ط2، 1993م.

11- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء،المغرب، ط1 1994.

12- ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (د.ط)، بيروت، لبنان ،2001.

13- حلمي خليل،الكلمة، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، مصر، ط 2، 1998.

14- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الهجرة،بيروت، لبنان، ج6، ط2،1492 د /ط،2007.

15- سمير شريف استيتية، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل، ط1،عمان، الأردن،2012.

16- سيبويه،الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، ج1، القاهرة، مصر،1988.

17- الشريف الجرجاني، التعريفات محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ط3، ج1، القاهرة، مصر. د ت.

18- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، د/ ت.ط2008،1م .

19- عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، د/ط، 1994 م.

20- عبد الرحمن حسن المعارف تمام، حسان رائدا لغويا بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه، عالم الكتب، القاهرة، ط2002،1.

21- عبد الرحمن فرهود، اسعد خلف العوادي، دراسات في الظواهر النحوية، دار الحامد،ط1، عمان، الأردن،2010 م.

22- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، د /ط ،1992.

23- عبد الله خضر محمد، أسلوبية الانزياح في شعر المعلقات، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 2001.

24- عبد المجيد عيساني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد، دار ابن حزم، مجلد 1، بيروت،لبنان، ط2008،1م .

25- عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دار القلم،الكويت،ط1، 1985.

26- عصام نور الدين، معجم الوسيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،2009.

27- علي مزهر الياسري، الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 2003.

- علي أبو المكارم:

28- تاريخ النحو العربيحتى أواخر القرن الهجري، القاهرة الحديثة للنشر، ط1، مصر، القاهرة.

29- الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، د/ط.

30- عنايت أحمد الكاكوروي، تعريب علم الصيغة، مكتبة البشري ، كراتشي، باكستان، 2010 م .

31- ابن فارس، مقاييس اللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، ج 6. 1986.

- فاضل السامرائي

32- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، دار عمان للنشر، بغداد، العراق، ط1، 1931.

33- الجملة العربية (تأليفها وأقسامها)، دار الفكر، الأردن، ط2007،2.

34- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر 1977.

35- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، لبنان .

- كريم ناصح الخالدي :

36- أصالة النحو العربي ،دار الصفاء ،عمان ، الاردن، ط2005،1.

37- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، دار الصفاء للطباعة والنشر،عمان ، الأردن،2007.

38- الفكر النحوي بين فهم النص القرآني، وتأثير سلطة العقل ،دار الرضوان،عمان الأردن،ط2016،1.

39- مناهج التأليف النحوي،دار الصفاء،ط2005،1.

40- نظرات في الجملة العربية، دار الصفاء، عمان، الأردن، ط2005،1.

41- نظرية المعنى ، دار الصفاء،ط1،عمان الاردن،2006.

42- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب،تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ،القاهرة، مصر، ج4 ، ط2 1979.

43- محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي بن منصور،تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، ط1، ج6،بيروت ،لبنان،2001.

44- محمد حماسة عبد اللطيف، إبراهيم أنيس والدرس اللغوي، مجمع اللغة العربية، مصر، القاهرة، د /ط، د/ ت .

45- محمد بن السري البغدادي لابن السراج ، الأصول في النحو، تح :عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،ج1 ،بيروت، لبنان ، د / ط،1980 .

46- محمد عبد الله ابن مالك الأندلسي، متن الألفية (ألفية ابن مالك)، المكتبة الشعبية، بيروت،لبنان.د /ط ، د /ت .

47- محمد علي عفش، معين الطالب في قواعد النحو و الإعراب ، دار الشرق العربي،د/ط، بيروت، لبنان، د /ت ، 2001 .

48- محمد المبارك ، فقه اللغة وخصائص العربية ،دار الفكر، بيروت، لبنان ،2000

49- محمد ياس خضر الدوري ، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، د/ ط، 2014.

50- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط 2 ، 1986 م.

51- موسى عطا محمد محمود ،مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الاسراء للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، د/ ط ، 2002 .

52- ميمونة العوني، الدرس اللغوي في النصف الأول في القرن العشرين، دار غيداء، عمان ،الأردن، د / ط ، 2015.

53- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،دار الكتاب العربي، ط4 ، بيروت، لبنان، ج1 ،1999 .

ثانيا-الكتب المترجمة

1- جون لاينز، مقدمة في علم اللغة، ترجمة مجيد عبد الحليم، البصرة ، العراق، د/ط ، 1968.

ثالثا-الرسائل الجامعية

1- أحمد تاوليليت، العلامة النحوية بين الشكل والوظيفة دراسة تحليلية نقدية في مقولات الكلم العربي، أطروحة دكتوراه، اشراف د. محمد خان، تخصص علوم اللسان العربي، كلية الأدب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018

2- أونور سيدي محمد علي، تيسير النحو لدى المحدثين، اطروحة دكتوراه ، جامعة القران الكريم والعلوم الإسلامية ، جمهورية السودان، 2002 .

3- خليدة طرشان صورية معمري ،الوظائف النحوية، مذكرة ماستر، العربي تبسي ، الجزائر ،2017 .

4- دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، أطروحة دكتوراه، اشراف د. محمد خان، بسكرة، الجزائر، 2008م .

5- سلمية بلعزوي، الفكر اللساني عند إبراهيم أنيس من خلال مصنفيه الأصوات اللغوية دلالة الألفاظ دراسة وصفية تحليله، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014 .

6- سليمة دالي، وظيفة الفاعلية في العربية، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان . الجزائر، 2002.

7- سماح رواق، التأويل اللّغوي في بيئة المفسرين الكشاف للزمخشري، أنموذجا، أطروحة دكتوراه، اشراف د. محمد خان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2017.

8- عماد زاهي ذيب نعامنة ، نظرية المعنى في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير ،جامعة مؤتة ، الأردن ، 1999 .

9- مرلين عدنان الغنميين، أساليب ترتيب أبواب النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق ، الأردن ، 2004م.

10- منية بيوض مهنية ناصر، العامل النحوي عند ابن الانباري من خلال كتابيه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأسرار العربية، مذكرة الماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر. 2017.

رابعا-المجلات والدوريات:

1- أسماء عبداوي، تيسير النحو العربي في ضوء الاتجاه اللساني الوصفي، مجلة العمدة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 ،الجزائر ، د / ط ،2015 .

2- إيمان جباري ،محاولات تيسير النحو عند مهدي المخزومي،مجلة الذاكرة ،مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري ،الجزائر، ع 9 ،2017 م .

3- جودة مبروك محمد ، ظاهرة التلازم التركيبي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عمان، الأردن، العدد 81، 2017 .

4- حيدر جبار عيدان، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما ،منشورات جامعة الكوفة ، كلية الآداب ،العراق ، ط 2،1958.

5- رضوان القضماني ، اللسانيات ،مجلة الموسوعة العربية ،مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ،دمشق،سوريا ، العدد 21000 ،ط 1 ، 1996،

6- شيماء رشيد محمد زنكة ، نظرات معاصرة في النحو العربي للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي الجملة العربية أنموذجا، مجلة الأستاذ ، جامعة رانية ،العراق ،العدد 213، 2015 .

7- عبد القادر بن فطة ، أهمية النحو في فهم لغة القران ، مجلة حوليات الآداب واللغات ،ع 10 ،مجلد 5 ،جامعة اسطنبولي ، معسكر، الجزائر.

8- عبد المجيد عيساني ،ملامح المدرسة الحديثة في النحو العربي،مجلة الأثر، ورقلة، الجزائر،ط7 ، 2008.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ–د
مدخل	6
الفصل الأول: الظواهر النحوية عند الدارسين المحدثين	9
المبحث الأول: الظواهر النحوية	10
المطلب الأول: تعريف الظاهرة	10
أ- المفهوم اللغوي والاصطلاحي	10
ب – تعريف الظاهرة النحوية	11
المطلب الثاني: أهم الظواهر النحوية	11
1- الكلم العربي وأقسامه	11
2- العامل والإعراب	12
3- التبويب والتأليف النحوي	13
4- الجملة	14
-الإسناد	15
- التلازم	15
- الاقتران	15
5- الحذف	16
6- المعنى	16
7- الوظائف النحوية.	17
المبحث الثاني: جهود الدّراسين المحدثين في دراسة الظواهر النحوية	19
المطلب الأول: جهود إبراهيم مصطفى	20
أولا-إبراهيم مصطفى	20
ثانيا- أهم الظواهر النحوية عند إبراهيم مصطفى	20
1- حد النحو	20
2- الإعراب ونظرية العامل	21

3- تصنيف الأبواب النحوية	**22**
ثالثا- تقييم جهود ابراهيم مصطفى	**22**
المطلب الثاني: جهود إبراهيم أنيس	**24**
أولا- إبراهيم أنيس	**24**
ثانيا-أهم الظواهر النحوية عند إبراهيم أنيس	**24**
1- أقسام الكلم	**25**
2- الاعراب	**27**
3- الجملة	**27**
ثالثا- تقييم جهود إبراهيم أنيس	**29**
المطلب الثالث: جهود مهدي مخزومي	**30**
أولا- مهدي المحزومي	**30**
ثانيا- أهم الظواهر عند مهدي المخزومي	**30**
1-تقسيم الكلم	**30**
2-العامل والاعراب	**31**
3-ترتيب الأبواب النحوية.	**32**
4-الجملة	**32**
ثالثا- تقييم جهود مهدي المخزومي	**33**
المطلب الرابع: جهود تمام حسان	**35**
أولا-تمام حسان	**35**
ثانيا-أهم الظواهر عند تمام حسان	**36**
1-تقسيم الكلم	**36**
2-نظرية تظافر القرائن	**39**
3-الجملة	**41**
4-الزمن	**43**

ثالثا–تقييم جهود تمام حسان	**44**
الفصل الثاني: دراسة الظواهر النحوية عند د.كريم ناصح الخالدي	**46**
المطلب الأول: السيرة الذاتية والعلمية لـ د. كريم ناصح الخالدي	**47**
1– السيرة الذاتية	**47**
2– السيرة العلمية	**47**
3– مؤلفاته	**49**
4– منهجه	**49**
المبحث الثاني :جهود الدكتور كريم ناصح الخالدي النحوية	**51**
المطلب الأول :مراحل تكوين النحو العربي عند د.كريم ناصح الخالدي	**51**
– مراحل نشأة النحو العربي:	**51**
المطلب الثاني: أنظمة النحو العربي عند د. كريم ناصح الخالدي	**53**
المبحث الثالث: الظواهر النحوية عند د.كريم ناصح الخالدي	**54**
1. أسس تقسيم الكلم العربي	**54**
2. نظرية العامل والإعراب	**55**
3. التبويب ومناهج التأليف النحوي	**56**
4. التركيب ونظرية التلازم	**58**
5. ظاهرة الحذف والبديل المعنوي	**60**
6. المعنى	**62**
– ملاحظات في محاولة "د. كريم ناصح الخالدي"	**63**
– الخاتمة	**70**
– قائمة المصادر والمراجع	**75**
– فهرس الموضوعات	**83**

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة جهود الدَّارسين المحدثين، والاهتمام فيه منصبا حول جهود الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي لمباحثَ تتعلق بالنّحو العربي من جوانب لا نجدها عند سابقيه، و تناول البحث نشأة النحو وأصالته ، وأنظمة النحو العربي؛ التي عدَّها كريم ناصح الخالدي نظامين ؛ قرآني وموروث، ويتناول البحث كذلك نظرته إلى أقسام الكلم العربي؛ مؤيدا رأي القدامى ومعتمدا في ذلك على **الكتاب** لسيبويه، مشيرا إلى نظرية العامل في النحو العربي التي بُنيَ عليها التبويب النحوي، والجملة داعيا إلى دراستها دراسة دلالية، وظاهرة الحذف ، إضافة إلى نظرية المعنى، و خُتِمَ البحث بأهم النتائج التي توصلنا إليها .

Abstract:

This research to study the efforts of modern scholars and the interest in it, focusing on the efforts of Prof. Dr. Karim Hussein Al-Khalidi in elements related to the Arabic grammar from parts that is not found in his predecessors. The research dealt with the origin and originality of grammar and to the systems of the Arabic grammar that he divided into two systems ; quranic and hereditory .Also , the research dealt with his vision to the arabic part of speech in support of the predecessors , relying on "The Book " of Sibaweh , mentioning the theory of element in the arabic grammar that the grammar division is structured and calling to study it grammatically , and the phenomenon of omittion , In addition to the theory of meaning And we concluded the research with the most important results we have reached .